الجمعية العامة

من ٥ الى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢
الدورة الحادية والخمسون

توريمولينوس
(اسبانيا)

منظر عام لمدينة توريمولينوس ، الى الأمام : مقر المؤتمرات

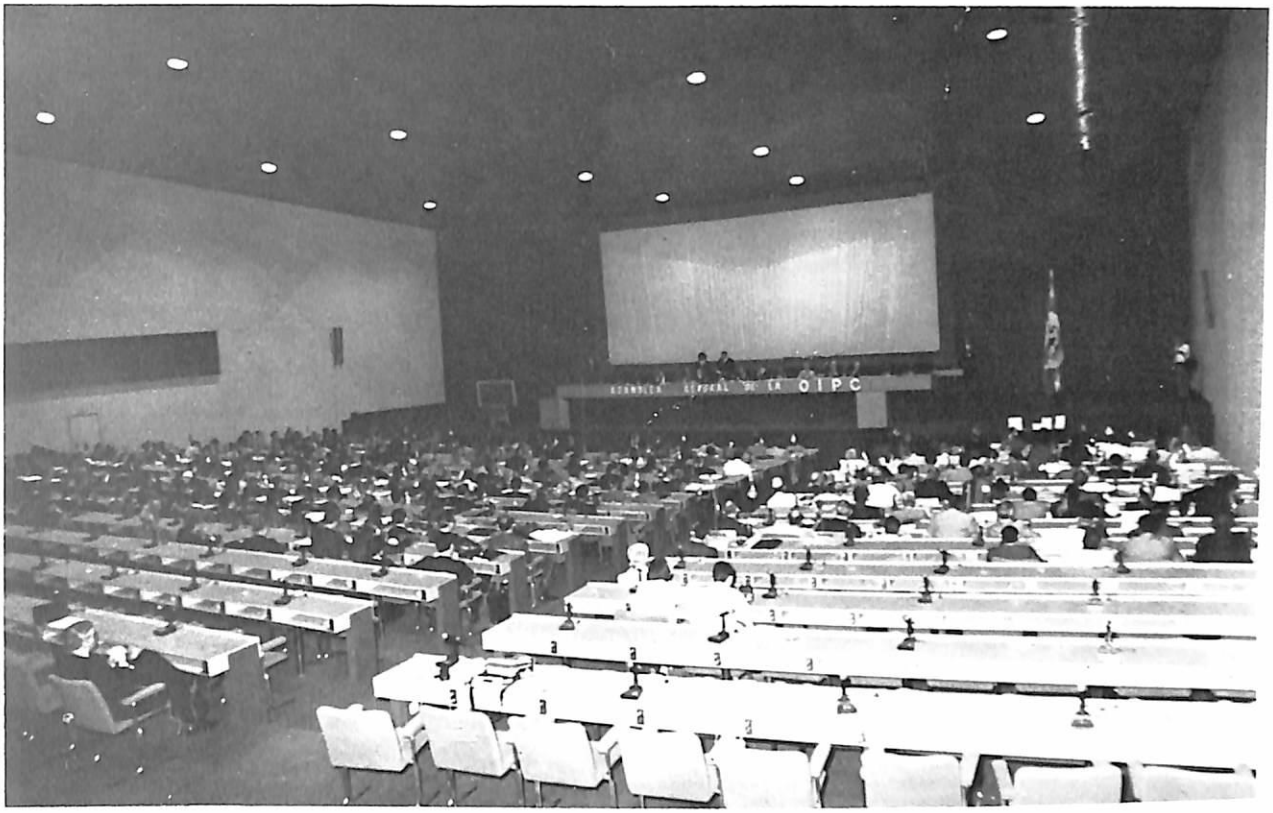

قاعة المؤتمرات التي دارت فيها المناقشات

جلسة الافتتاح الرسمي

انعقدت الدورة الحادية والخمسون للجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ انتربول في قصر المؤتمرات بتورّيمولينوس/اسبانيا ، من ٥ الى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ .

ولما كان رئيس المنظمة السيد بوغارين غائباً لأسباب صحية فقد ترأس الدورة ، طبقاً للنظام الأساسي ، أقدم نواب الرئيس ، السيد سيموندس (كندا) .

وحضر حفل الافتتاح عدد من الشخصيات الاسبانية كان من بينها السيد روسون وزير الداخلية الاسبانية ، والسيد دوبيكو ، المدير العام للشرطة الاسبانية .

وألقى السيد روسون ، أمام هذه الشخصيات البارزة ، وأعضاء وفود البلدان الممثلة ،الكلمة التالية :

«ان صاحب الجلالة خوان كارلوس الأول ملك اسبانيا قد منحني شرف تعييني ممثلاً لجلالته في هذا الحفل الافتتاحي .

لي الشرف اذن ، بالاحالة عن نفسي وبالنيابة عن الحكومة الاسبانية أن أرحب أيما ترحيب بمندوبي البلدان الأعضاء في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ انتربول المجتمعين هنا في توريمولينوس (ملقة) بمناسبة الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة .

وهذه هي المرة الثانية التي تستقبل فيها اسبانيا الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ أنتربول : ففي ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ ، كان لنا شرف استضافة أعضاء الوفود الذين اشتركوا في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة في مدريد لأول مرة .

وهكذا تجتمع من جديد إدارات الشرطة في العالم بأسره لدراسة المشكلات التي يطرحها الاجرام . وهي مشكلات ، وإن كانت أبدية ، فانها تكتسي دائماً طابعاً جديداً . وها قد انقضى ما يقرب من نصف قرن ، منذ اللحظة التي اعتمد فيها اقتراح الجمهورية النمساوية بعقد اجتماع

المنصة الرئيسية وقت القاء كلمة السيد روسون وزير الداخلية الاسبانية

لممثلي الشرطة في عشرين بلداً ، بناء على مبادرة من الدكتور يوهانس شوبير ، رئيس ادارة الشرطة الاتحادية بفيينا ، والوقت الحاضر الذي بلغ فيه عدد البلدان الأعضاء في المنظمة ١٣٣ بلداً . والواقع أن المنظمة لا تكف عن النمو والدليل على ذلك أن بلداناً جديدة ، رغبة منها في التعاون في هذه المهمة المشتركة ، قد قدمت طلبات للانضمام . ومن واجبنا نحن أن نؤكد مرة أخرى ، ضرورة توثيق التعاون الدولي في مجال مكافحة الاجرام .

وليس من شك في أن القرن العشرين سيعدّ ، في حكم التاريخ ، قرن حقوق الانسان وبنوع أخص ، قرن التقدم في مجال الحريات الفردية . وتتيح الوسائل التكنولوجية الموضوعة تحت تصرّف الانسان امكانات لا حصر لها في ميدان الاتصالات . وتطور التنظيم الاجتماعي ليشمل مختلف الجماعات البشرية ويصل الى مستويات لم يسبق للانسانية أن بلغتها .

بيد أننا يجب أن نسلّم ، ونحن نرى الآفاق المفتوحة أمامنا ، بأن أولئك الذين ينتهكون قوانين مجتمعاتنا ويعتدون على مواطنينا بأفعالهم وتصرفاتهم غير المشروعة يرون بدورهم أن الفرص والامكانات المتاحة لهم قد اتسعت كذلك . ذلك أن ضروباً جديدة من الانحراف والجنوح قد ظهرت الى جانب أشكال أخرى من العنف والاجرام مما يتهدّد الانسانية بآثار خطيرة ويخرق من القوانين ما هو أكثر إنصافاً واحتراماً للحريات الفردية .

وهذا هو التحدي الأكبر الذي لا مندوحة للشرطة عن مواجهته : أي التصدي لهذه الأشكال الجديدة من الاجرام بفعالية عالية واجراءات تعزز الدفاع عن المواطنين وحمايتهم .

ذلك أن من المستحيل في ظل الفوضى أن يتحقق شيء وأن التقدم غير ممكن الّا بتطبيق القانون . وستكون طمأنينة المواطنين رهناً بردّ المشرّعين وهيئات الشرطة على التحدي الذي تمثله الجرائم . ولا يكفي في الواقع تحليل أسباب الاجرام تحليلاً موضوعياً وعزو زيادته ببساطة الى تغيّر في القيم أو الى أخطاء اجتماعية أو الى سمات تميّز الأجيال المختلفة . ولا يكفي أن يقنع حماة المجتمع باقتراح القوانين بل من الضروري أيضاً أن يظهروا بكران ذواتهم وأن يقيموا الدليل على قدر أكبر من

الحماس في هذا الكفاح ضد تزايد الانحراف .

سيدي الرئيس ، سيداتي ، سادتي : انني ، اذ أتمنى لكم أن تبلغوا ما وضعتم من أهداف للتعاون في مكافحة الاجرام وأن تعودوا الى دياركم مغتبطين لما أنجزتم وما قوبلتم به من لقاء حار ، أرحب بكم ترحيباً قلبياً في جلسة الافتتاح هذه للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ أنتربول» .

وعلى الأثر ، قام السيد سيموندس نائب رئيس المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ أنتربول ، ممثلاً للسيد بوغارين الذي لم يتمكن من الحضور ، بإلقاء الكلمة التالية :

«باسم السيد جولي بوغارين رئيس المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ انتربول الذي لم يستطع للأسف الحضور لأسباب صحية ليرأس هذه الجمعية العامة ، وباسم جميع المندوبين الحاضرين أشكركم من أعماق القلب على تجشمكم عناء الحضور الى هذه الجلسة الافتتاحية . وانه لشرف كبير لنا أن قبلتم القاء كلمة في المندوبين وضيوفهم وافتتاح الدورة الحادية والخمسين لجمعيتنا العامة افتتاحاً رسمياً .

ان حضوركم اليوم ، سيدي الوزير ، لخير برهان على ايمانكم برسالتنا ودعمكم لها . ومن دواعي فخرنا أن يصدر ذلك عن شخصية لها مكانتكم الرفيعة . وليس من شك في هذا من شأنه تأييد رأينا بأن كل ما نبذله من جهود هام وضروري .

وتمثل هذه الجمعية ، بالنسبة للبعض منا ، فرصة لمعرفة بلادكم اسبانيا التي كان لها ، طوال القرون ، تأثير ضخم على العالم أجمع . فقد غرست في كل مكان وطئته أقدام الفاتحين الاسبان ثقافتها ولغتها وقيمها التليدة . ونحن نود هنا أن نشكر حكومتكم على دعوتها الكريمة لعقد جمعيتنا العامة في اسبانيا ، ونتطلع الى مشاهدة الكثير من روائع بلادكم والافتتان بها لتظل ذكريات جميلة لدى كل منا عندما نعود الى أوطاننا .

على أنه مهما كان الجمال الذي يحيط بنا فلا ينبغي لنا أن ننسى الغرض الحقيقي من زيارتنا وهو هام وجد خطير . فقد أسست المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ أنتربول على الايمان بأن معظم مواطني هذا العالم يطمحون الى أن يعيشوا في مناخ معقول من السلام والأمن يكفل لهم أداء أنشطتهم المشروعة بأقل قدر ممكن من الازعاج والمضايقات . وهذه الرغبة قديمة قدم الإنسان نفسه . ذلك أنه حتى أقدم الحضارات قد وضعت قواعد للسلوك تحكم بها رعاياها ، وتشرف على أعمالهم . ونفذت العقوبات فيمن اختار أن يخرج على هذه القواعد . وكان ذلك ضرورياً لأنه للأسف لا يزال الجشع والبخل وقسوة القلب صفات كامنة في النفس البشرية بحيث تجعل من الانسان ذئباً لأخيه الانسان وتتجاهل حياة العرق والشرف التي يصبو اليها أغلب الناس .

ومع تطور المجتمعات ، تحولت هذه القواعد بالتدريج الى قوانين ، وأنشيء العديد من الأنظمة والمؤسسات لتطبيقها . وكانت الجرائم في الماضي ذات طابع محلّي وبالتالي كان كل ما يتعلق بتوقيع العقوبات في معظمه ذا طابع محلي أيضاً . ولكن بمرور الوقت وظهور التقنيات الحديثة في النقل والاتصالات غدا واضحاً أن ذوي النوايا الاجرامية لم يستخدموا هذه الوسائل الّا لإحكام مخططاتهم الشريرة بينما كانت قوات الأمن عاجزة أمامهم أحياناً ، ليس فحسب لأنه كان عليها أن تتصرف كلية في نطاق القانون ـ الذي لم يكن يعيره المجرمون اهتماما الّا للالتفاف حوله ـ بل لأنها أيضاً كانت مقيدة بحدود الولايات القضائية التي كان عليها أن تعمل داخلها .

وكان هذا ما حدا بعدد من الحكومات أن يقرّر اقامة تعاون بين قوات الشرطة على الصعيد الدولي وإنشاء المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ انتربول . واليوم تضم المنظمة ١٣٣ بلداً وهناك بلدان أخرى في سبيل الانضمام اليها في المستقبل القريب .

والحق أن من السهل جداً أن نصف مهمتنا ، على نحو ما أوجزنا منذ لحظات ، ولكن بلوغ أهدافنا ينطوي على مشكلات أعقد كثيراً . وبعض هذه المشكلات بالضبط هي التي سنناقشها هنا في هذه الدورة من دورات الجمعية العامة . ونحن الآن نمر بفترة ضاعف فيها الارهابيون الدوليون نشاطهم الى مستوى لم يسبق له مثيل ، ووصل الاتجار الدولي بالمخدرات الى معدلات خطيرة ، وأحاقت الأفعال الاجرامية الأخرى كثيراً من التعاسة والاجحاف بأقل الناس قدرة على الدفاع عن أنفسهم . ولذا فمن الواضح أنه ما زال أمامنا شوط طويل يجب علينا أن نقطعه .

كما نمر ، لسوء الحظ ، بفترة تكتنفها الصعوبات الاقتصادية وبالتالي تتسم بالقيود المالية . ومن ثم لا تستطيع الحكومات معالجة مشاكلها الّا في حدود امكانياتها . فمن المهم اذن أن تختار أولوياتها بدقة . وبوسع أغلب البلدان أن تنسق جهودها تنسيقاً لا بأس به لمكافحة المجرمين طالما ظلّ هؤلاء الأشقياء داخل أراضيها . ولكن هذه المكافحة تغدو أكثر صعوبة بمجرد أن يعبر المجرمون الحدود .

ويمكن القول بأن الاجرام الدولي لا يزال يمارس على الصعيد الاقليمي أكثر منه على الصعيد العالمي . وهناك ، بطبيعة الحال ، استثناءات هامة وخطيرة لهذه الحقيقة ، ولكن جزءاً كبيراً من النشاط الاجرامي يقتصر على بضعة بلدان في منطقة معينة من العالم . فهل يتعين علينا ، في هذه الفترة التي لا نستطيع أن نفعل فيها كل ما نريد فعله ، أن نزيد اهتمامنا بتعزيز مكاتبنا الاقليمية وبدرجة أقل بتنمية المقر في باريس ؟ أم يجب علينا أن نسرع باقامة مقرنا الرئيسي على أمل أن يحدث التنسيق بين المشكلات الوطنية والاقليمية من تلقاء نفسه ؟

فاذا اخترنا أن نبدأ بتعزيز المكاتب

السيد سيموندس نائب رئيس منظمة الانتربول وهو يرأس الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة في غياب السيد بوغارين .

الاقليمية ، فما هو نمط التحويل الذي ينبغي اعتماده ؟ أينبغي لحكومات البلدان داخل منطقة معينة أن تتحمل جميع النفقات التي يتطلبها انشاء نظام اقليمي أم هل ينبغي أن تموّل هذه التكاليف من الأموال العامة للمنظمة انطلاقاً من حقيقة مؤداها أن بعض المناطق التي تواجه جزءاً كبيراً من الاجرام الدولي أقل قدرة على المساهمة المالية من مناطق أخرى ؟ كما يجب ألا تغيب عن أذهاننا بعض الحقائق السياسية . فعلى الرغم من أننا ، معشر رجال الشرطة ، نكرس جهودنا لخدمة قضية مشتركة فان علينا أن نعترف بأن بعض البلدان ، من مناطق معينة ، يصعب عليها أن تتعامل مباشرة مع المكتب الاقليمي لبلدان أخرى معينة ، ومع ذلك تجد كافة البلدان أن من الطبيعي تبادل المعلومات عن طريق الأمانة العامة التي لا يشك في حيادها أحد .

وهذه نقاط شائكة ولا مندوحة عن مجابهتها والتماس حلول لها في اطار خطة للمنظمة ـ أو توجيهات ـ تكون أطول أجلاً . ويحدوني الأمل في أن نجد بداية حلّ في هذه الدورة .

وستدرس الجمعية العامة أيضاً مشروعاً مضنيا ـ وآمل أن تعتمده ـ بلغ غايته أخيراً ، وأقصد به «اتفاق المقر بين المنظمة والحكومة الفرنسية» . ويجدر بي أن أوجه التحية والشكر الى أعضاء اللجنة التنفيذية ، القدامى والحاليين ، والى الأمين العام ومعاونيه ، على ما بذلوه من جهد وعناية في هذا الشأن طوال المناقشات والمفاوضات الصعبة . وفي تقديري أن ما حصلنا عليه يعد تقدماً مهمّاً ومقبولاً وأن هذا المشروع خليق بالموافقة عليه . على أن هذه المسألة ستعرض بالتفصيل في جلسة عامة قادمة . كما يجب ألا ننسى الدور الذي اضطلع به رئيسنا السابق السيد كارل بيرسون الذي أسهم اسهاماً كبيراً في وضع هذا المشروع عن طريق اتصالاته الشخصية ومقابلاته مع كبار الموظفين بالحكومة الفرنسية .

واجتماعاتنا كذلك لها جانب ايجابي آخر لا يستهان به : هو أنها تتيح الفرصة لنا لزيادة التعارف بيننا ، بحيث لو صادف أحد البلدان الأعضاء ـ أو بلدنا نفسه ـ مشكلة خطيرة ، وطلب العون من البلدان الأخرى ، لَوَجد منها تفهّماً أعمق من ذي قبل لمصاعبه وبالتالي مساندة أكبر . وليس من شك في أن أي ادارة للشرطة تخف للنجدة متى طلب منها ذلك فهذا واجبها . ولكن عندما يكون المرء قد حظي بلقاء شخصيات جديرة بالتقدير لأنها قد كرّست حياتها لخدمة أندادها وقت الخطر أو الحاجة الى العون ، فان التأييد والمساعدة يصبحان أكثر عمقاً وحرارة .

وهأنذا ، يا سيدي الوزير ، قد عددت في ايجاز بعض الأسباب التي نلتقي من أجلها في بلدكم الكريم . وليس بوسعنا أن نحلم بجو أفضل لمناقشاتنا . ونحن نشكركم أنتم وحكومتكم على ما فعلتم من أجلنا . وعلينا أن نستكمل المهمة» .

وحينئذ أعلن السيد روسون وزير الداخلية افتتاح الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ انتربول .

انضمام بلد جديد

دعيت الجمعية العامة إلى اتخاذ قرار بشأن طلب الانضمام الذي تقدّمت به جمهورية أنغولا الشعبية . وعرض وفد أنغولا على الجمعية الأسباب التي دعت بلاده إلى الانضمام إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ أنتربول .

ولما كانت الشروط القانونية قد استوفيت فقد طرح هذا الترشيح لتصويت الجمعية . وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

٨٦ صوتاً مؤيداً
٤ أصوات معارضة
صوت واحد ممتنع .

ومن ثم ، أصبحت جمهورية أنغولا الشعبية عضواً في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ أنتربول .

أحد أعضاء وفد أنغولا ، العضو الجديد في الأنتربول .

تعديل النظام الأساسي

بناء على اقتراح من اللجنة التنفيذية بحثت الجمعية العامة امكانية تعديل المادة ٤٢ من النظام الأساسي . وقد رفض مشروع القرار لعدم حصوله على أغلبية ثلثي الأعضاء .

تقريـــر النشـــاط

- العلاقات مع البلدان
- اجتماع اللجنة التنفيذية
- المفاوضات بشأن اتفاقية جديدة للمقر
- الشؤون الجنائية الدولية
- الدورات والندوات والدراسات
- المجلة الدولية للشرطة الجنائية
- العلاقات الخارجية
- وسائل العمل
- المساعدة الفنية

قدّم الأمين العام تقريراً عرض فيه الأنشطة الرئيسية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ أنتربول وأمانتها العامة في الفترة التي انقضت بين تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١ (الدورة الخمسون للجمعية العامة) وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ (الدورة الحادية والخمسون للجمعية العامة) .

غير أن بعض الاحصاءات تتناول فترة مختلفة قليلاً يشار اليها في كل حالة خاصة .

• العلاقات مع البلدان

بموافقة الجمعية العامة على انضمام جمهورية أنغولا الشعبية أصبح عدد البلدان الأعضاء في المنظمة ١٣٤ بلداً .

وقد عقدت عدة مؤتمرات في مجرى السنة :

- في شباط/فبراير ١٩٨٢ ، في سان دومينغو (الجمهورية الدومينيكية) المؤتمر الاقليمي الرابع لبلدان الكاريبي وأمريكا الوسطى .
- في آذار/مارس ١٩٨٢ ، في ياوندي (الكاميرون) المؤتمر الاقليمي الافريقي الثامن .
- في نيسان/أبريل ١٩٨٢ ، في مقر المنظمة في سان كلو المؤتمر الاقليمي الأوربي الحادي عشر .
- في آيار/مايو ١٩٨٢ في مقر المنظمة في سان كلو المؤتمر الثامن لمسؤولي الاتصالات السلكية واللاسلكية .
- في حزيران/يونيه ، في بانكوك (تايلندة) المؤتمر الاقليمي الآسيوي السابع .

• اجتماع اللجنة التنفيذية

انعقدت اللجنة التنفيذية ، في مقر المنظمة ، من ١٠ الى ١٤ أيار/مايو ١٩٨٢ ، حيث بحثت كثيراً من مسائل الادارة أو سير العمل أو المسائل المبدئية .

ونتيجة للمشاكل الصعبة التي واجهتها المنظمة فقد عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعاً تكميلياً في سان كلو في ٦ و ٧ تموز/يوليه ١٩٨٢ . وعقد اجتماع آخر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ عشية افتتاح أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة .

• المفاوضات بشأن اتفاقية جديدة للمقر

استمرت المفاوضات مع الحكومة الفرنسية بشأن اتفاقية مقر جديدة ، وتوصلت المفاوضات الى اقتراح باتفاقية للمقر وتبادل الرسائل بشأن الرقابة على بطاقات المنظمة تقدمت به الحكومة الفرنسية . وقبلت اللجنة التنفيذية في دورتها المنعقدة من ١٠ الى ١٤ أيار/مايو ١٩٨٢ هذا الاقتراح . ويعرض نص المشروع في تقرير منفصل .

كما قام فريق العمل الذي شكّلته الجمعية العامة في دورتها الخمسين باستكمال مشروع لائحة بشأن تعاون الشرطة الدولي ومراقبة بطاقات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ــ انتربول . ويعرض هذا المشروع بدوره ــ الذي يأخذ في اعتباره نص تبادل الرسائل ــ في تقرير منفصل .

• الشؤون الجنائية الدولية

ان مكافحة الجريمة الدولية هي علة وجود المنظمة ، ومن ثم تخصص لها الأمانة العامة والمكاتب المركزية الوطنية عنايتها الدائمة .

وقد أغفلت كثير من البلدان ارسال تقارير عن نشاطها الى الأمانة العامة التي تلقت هذا العام عدداً يقل كثيراً (٥٠ في المائة) عن الردود التي تلقتها في العام الماضي . وتشدد الأمانة العامة على ضرورة ارسال المكاتب المركزية الوطنية هذا التقرير بانتظام ، لأنه الوسيلة الوحيدة للتعرف على مجموع نشاط هذه المكاتب .

وقد كان على الأمانة العامة دراسة عدد كبير من الشؤون الجنائية .

ونشرت فيما بين أول حزيران/يونيه ١٩٨١ وأول حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، ثلاثة عشر أسلوباً استخدمها المجرمون .

ويمكن تقسيم المهام التي قامت بها الأمانة على النحو التالي :

- القضايا المدروسة : ٤٥١ ٤٨
عدد الأشخاص الذين صدرت عنهم اشعارات وصفية : ٧٥٦
- نشرات خاصة بأشياء مسروقة : ٢٣٨
- معلومات مرسلة بالبريد الى المكاتب المركزية الوطنية : ٢٠ ٥٤٨

وقد أصبح نظام معالجة المعلومات الداخلي للأمانة جاهزاً للعمل بالنسبة للمعلومات المتعلقة بالمضبوطات من أوراق البنكنوت المزيّفة .

واستوفيت الوثائق المتعلقة باختطاف السيارات المؤجرة ، كما استوفيت بطاقات حروف مختلف أنواع الآلات الكاتبة .

واستمرت الدراسة الجارية بشأن الاختطاف وأخذ الرهائن .

وفي مجال الاحتيال ، ما زالت الجريمة المسماة «بالياقات البيضاء» هي السائدة . ولمواجهة تزايد العمل الناجم عن معالجة هذه القضايا عزّزت الفرقة المتخصصة التابعة للأمانة العامة ، وحسنت وسائل عملها في هذا المجال .

وعقدت في مقر الأمانة العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ أول حلقة دراسية عن الجرائم المرتبطة بأجهزة معالجة المعلومات .

وازداد توزيع مجلة «التزييف والتقليد» : ففي أول كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ كان هناك ١٣ ٣٤٠ مشتركاً .

وانتظمت الآن النشرة الاخبارية الخاصة بالمخدرات ، وهي تصدر في الأوقات العادية – مرة كل ثلاثة أشهر بأربع لغات ، وتستكملها رسالة أسبوعية تتعلق بالمضبوطات الكبيرة .

• الدورات والندوات والدراسات

عقد الكثير من الندوات والاجتماعات في برنامج العمل في مقر المنظمة ومنها – بوجه خاص – دورة لتدريب موظفي المكاتب المركزية الوطنية باللغتين الانكليزية والعربية في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨١ .

واستكملت عدة دراسات وزعت نتائجها على المكاتب المركزية الوطنية .

ويجري الآن استكمال أعمال أو دراسات أخرى هي :

- دراسة عن الشرطة وأجهزة الأمن الخاصة ،
- مشروع اتفاقية دولية لمكافحة الاتجار الدولي في الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة .

وبدأت الأمانة اصدار عديد من سلاسل الكتب الدورية التي تستهدف تسهيل تعاون الشرطة الدولي . وهكذا صدرت ثلاث كتب دورية عن التعاون في مجال الاحتيال الدولي وجرائم الاعمال التجارية .

وفضلا عن ذلك وزع على المكاتب المركزية الوطنية قانون وطني لتسليم المجرمين (Extra / 605) .

كما نشرت الأعداد ٤ و٥ و٦ و٧ من نشرة الأنباء .

ويجري اعداد مجموعة الاحصاءات الدولية عن عامي ١٩٧٩ – ١٩٨٠ .

ومثلت الامانة العامة في كثير من الاجتماعات الدولية .

- لجنة محاربة الجريمة ومكافحة الجنوح التابعة للأمم المتحدة (فيينا ، آذار / مارس ١٩٨٢) .
- الدورة الكاملة الحادية والثلاثين للجنة الاوربية لمشاكل الجريمة (المجلس الاوربي ، ستراسبورغ ، أيار / مايو ١٩٨٢) ، واجتماعات بعض لجان الخبراء التابعة لها .
- المؤتمر المعني بسرقة الأعمال الفنية (اليونسكو ، ايلول / سبتمبر ١٩٨١) .
- مؤتمر معدات الشرطة (لاهاي ، أيلول / سبتمبر ١٩٨١) .

• المجلة الدولية للشرطة الجنائية

يعد اصدار المجلة الدولية للشرطة الجنائية احدى المهام التقليدية للامانة العامة .

وتقوم الامانة العامة مباشرة باصدار الطبعتين الفرنسية والانكليزية .

أما الطبعة الاسبانية فتصدر بانتظام بفضل الشرطة الاسبانية وكفاءة الادارة المكلفة بها .

وأما الطبعة العربية فلما لم تعد تصدر بالتعاون مع المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي فان الامانة العامة تسعى الى التوصل الى صيغة تمكنها من استئناف صدور هذه الطبعة . وحتى تاريخ انعقاد الجمعية العامة الحالية كانت الاعداد الستة الاولى لعام ١٩٨١ قد ظهرت ، وهناك ما يدفع الى الأمل في اصدار الاعداد الاخرى بسرعة اكبر .

وما زالت نسبة المقالات العلمية ـ في مجموعها ـ كبيرة ، لكن الامانة العامة ترجو أن تتلقى من هيئات الشرطة مزيدا من المقالات التي تتناول التحقيقات التي أجريت ، وأساليب العمل المستخدمة ، والمعدات الجديدة التي جرّبت في مختلف الادارات ، وكذلك عن تكييف تقنيات الشرطة مع خصوصيات كل بلد (الظروف الاجتماعية والقانونية والجغرافية ...) .

ومن المفيد للغاية من منظور التعاون الدولي أن يقوم كل بلد ـ من خلال المجلة ـ بتعريف البلدان الاخرى بأفضل انجازاته ذات الأهمية الدولية في مجال الشرطة .

وبهذه الطريقة يمكن أن تصبح المجلة الدولية للشرطة الجنائية بدرجة أكبر جهاز الاعلام واداة التدريب التي نرجوها جميعا .

• العلاقات الخارجية

فيما بين أول حزيران / يونيه ١٩٨١ وأول حزيران / يونيه ١٩٨٢ استقبلت الامانة ٨٠١ زائرا من ٥٢ بلدا ، و ١١ مجموعة تضم في جملتها ٣٨١ شخصا من ٧ بلدان ، والى جانب ذلك استقبلت الأمانة ٧٧ صحفيا أو كاتبا أو محققا صحفيا من ٨ بلدان .

أعضاء وفد سنغافورة

وترتبط المنظمة بروابط تقليدية مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية الأخرى (المنظمة الدولية للطيران المدني ، الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ، المجلس الاوربي ، مجلس التعاون الجمركي ، الجامعة العربية) ، أو مع المنظمات غير الحكومية (الرابطة الدولية للنقل الجوي ، الرابطة الدولية للقانون الجنائي ، الجمعية الدولية لعلم الجريمة ، الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي) .

• وسائل العمل

أ) أساليب العمل

استمر وضع «مرشد العمل» طيلة العام وسيستكمل في العام القادم ، وهو عمل ضخم لترميز اجراءات التعاون الدولي لاستخدام المكاتب المركزية الوطنية .

ويستمر كذلك التقييم المنتظم لاساليب العمل داخل السكرتارية العامة ، وقد طبق بالفعل عدد من التحسينات ، كما بذل جهد كبير للابتكار ووضع معايير للمهام .

ب) بناء مبنى لتوسع المقر

اثر قبول اللجنة التنفيذية لاقتراح اتفاقية المقر أذنت للامانة العامة ببدء العمل واتخاذ اجراءات طرح المناقصة . وهناك تقرير خاص يتناول هذه المسألة .

ج) التمويل

عرضت المسائل المالية في تقارير خاصة .

وتجري مراقبة الحسابات وفق الشروط النظامية .

د) العاملون

يعمل في الامانة العامة للانتربول اشخاص ينتمون الى ٣١ جنسية ، وهذا لا يمثل تغييرا عن العام الماضي .

هـ) الاتصالات السلكية واللاسلكية

زادت الاتصالات المتبادلة على كل شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية للشرطة ، خلال عام ١٩٨١ ، بنسبة ٧,٢٩ في المائة عن العام السابق ، ووصلت الى ٤٤٠ ٢٦٢ برقية .

و) الترجمات

سجلت اعمال الترجمة زيادة واضحة وخاصة بالنسبة للغتين العربية والاسبانية .

المسائل المالية

بعد الاطلاع على تقرير الميزانية عن السنة المالية ١٩٨١ ، والميزان المالي في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ ، وعمليات المراجعة التي قام بها مراجعو الحسابات اقرت الجمعية العامة الحساب الختامي عن السنة المالية ١٩٨١ .

وكان مفروضا ان يعرض على الجمعية العامة في ١٩٨٢ مشروع ميزانية لثلاث سنوات عن الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥ .

غير أن اللجنة التنفيذية قررت ـ أثناء الاجتماعات التي عقدتها في أيار / مايو وتموز / يوليه ١٩٨٢ ـ أن تجري دراسة متعمقة لموضوع مالية المنظمة ، وبوجه خاص اعادة النظر في مدى سلامة تقديم ميزانية لثلاث سنوات .

وفضلا عن ذلك ، ونظرا للظروف الاقتصادية الدولية الحالية ، فان من الصعب للغاية وضع توقعات بالارقام عن ثلاث سنوات .

ويمثل مشروع ميزانية ١٩٨٣ ميزانية متقشفة ، تأخذ في الاعتبار بوجه خاص الظروف الاقتصادية وتوقعات مصروفات اعمال اقامة مبنى جديد للمقر ، دون تغيير وحدة الميزانية .

وقد اقرتّ الجمعية العامة هذه الميزانية .

وتساءلت اللجنة التنفيذية عما اذا كان من المناسب الاستمرار في اسلوب الخطة الثلاثية أم أن من الافضل وضع نظام لميزانية سنوية مع امكان تعديل وحدة الميزانية كل عام ، مما يستتبع تعديلا للائحة المالية .

وقررت الجمعية تشكيل لجنة لبحث تعديل اللائحة المالية .

وإثر المناقشات التي اجرتها اللجنة قررت تشكيل فرقة عاملة تكون مهمتها هي أن تبحث ـ بوجه خاص ـ مشاكل الاشتراكات ، واستخدام الفائض على مستوى الاحتياطي والاشتراكات . وقدّمت اللجنة مشروع قرار اعتمدته الجمعية العامة باجماع الاصوات البالغ عددها ٨٧ صوتا .

وينص هذا القرار على ما يلي :

«ان الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ انتربول ، المنعقدة في دورتها الحادية والخمسين في توريمولينوس (اسبانيا) من ٥ الى ١٢ تشرين الاول / أكتوبر ١٩٨٢ .

اذ بحثت التقرير رقم ٥ «تعديل اللائحة المالية» المقدّم من الامانة العامة ،

وأحاطت علما بالآراء التي اعرب عنها في الجلسات العامة وفي الجلسة «المالية»

واذ ترى ان السياسة المالية للمنظمة في حاجة الى اعادة نظر .

تطلب من اللجنة التنفيذية اجراء دراسة متعمقة للسياسة المالية للمنظمة والاحكام المتعلقة بها ، مع التركيز بوجه خاص على :

أ) العملات التي ينبغي أن تكون اساسا لوضع الميزانية وحساب الاشتراكات ؛

ب) مستوى الاحتياطي ؛

جـ) أهمية وتوجيه كل فائض آخر ؛

د) متأخرات الاشتراكات ؛

هـ) ضرورة تزويد الجمعية العامة بمعلومات تكميلية عن المسائل المالية ، وعرض نتائجها على الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين .

وتقرر تشكيل فريق عمل يضم ممثلين للبلدان الاعضاء ومراجعي حسابات المنظمة لمساعدة اللجنة التنفيذية في مهمتها .

وتطلب من هذا الفريق تقديم نتائجه الى اللجنة التنفيذية في أول اجتماع لها في ١٩٨٣» .

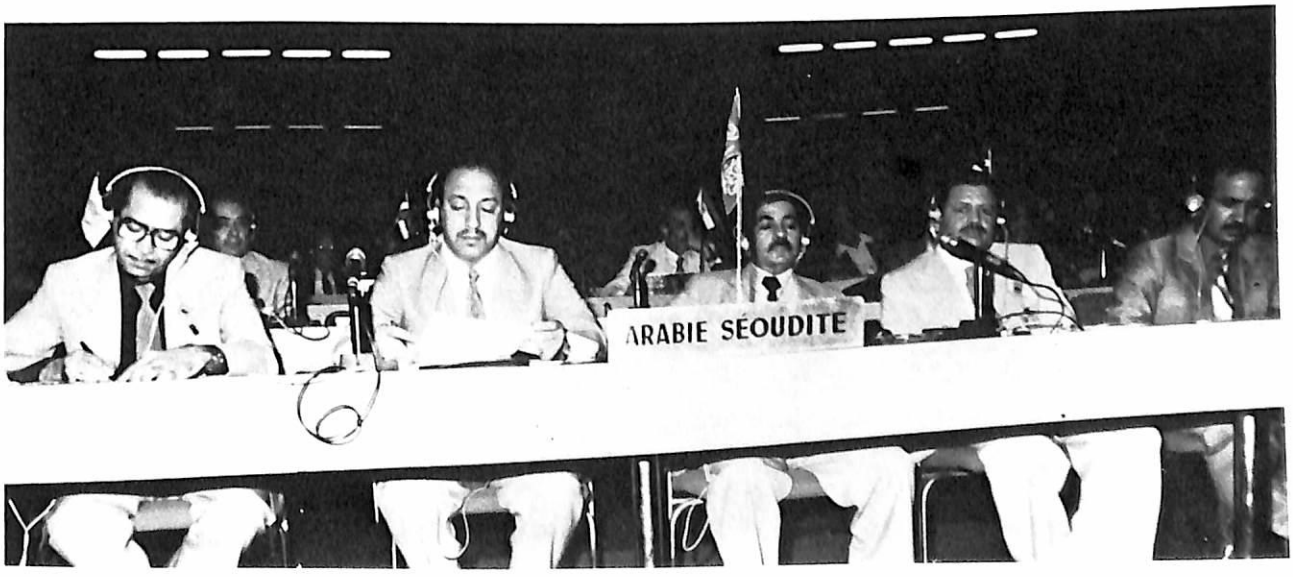

المفاوضات بشأن عقد اتفاق مقر جديد مع الحكومة الفرنسية

أنظمة قابلة التطبيق على التلفون الدولي

أدى تطوّر المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ أنتربول منذ عقد اتفاق المقر الذي أقرت نصّه الجمعية العامة في دورتها الأربعين (أوتاوا ، ١٩٧١) ، واستحداث بعض القوانين في بلد المقر ، وخاصة في مجال المعلومات ، الى ظهور ثغرات في اتفاقية ١٩٧١ ، والى ضرورة تفاوض المنظمة مع الحكومة الفرنسية بشأن اتفاق مقر جديد تضفي على هذا المقر الحصانات التي تتمتع بها عادة المنظمات الدولية ذات الأهمية المماثلة .

لهذه الأسباب قامت اللجنة التنفيذية والأمانة العامة بمساع لدى الحكومة الفرنسية من أجل التفاوض بشأن اتفاقية جديدة للمقر .

وكانت هذه المفاوضات طويلة وشاقة ، وانتهت الى مشروع اتفاق مقر جديد معروض على الجمعية لاقراره .

وقد اوضح الرئيس الجوانب الايجابية لهذا المشروع التي تتمشى بلا شك مع أفضل ما ترجوه المنظمة .

وتوصي اللجنة التنفيذية بالحاح ، وكذلك السيد بيرسون الرئيس السابق للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ انتربول ثم مستشارها الذي اشترك في المفاوضات كلها ، باعتماد هذا المشروع لاتفاق المقر .

وتذكر الأمانة العامة ان نص مشروع اتفاقية المقر يحوي كذلك مشروع رسائل متبادلة تنص على تكوين لجنة دولية تكلف بمراقبة تداول المعلومات ، وبوجه خاص البيانات عن الاشخاص . وتعد هذه اللجنة استجابة لدواعي قلق البلدان التي لديها تشريعات عن حماية هذه البيانات . وسيكون من مزايا تكوين هذه اللجنة الدولية اعطاء وزن اكبر للمنظمة .

ويرجو الأمين العام أن تبحث اللائحة الخاصة بتعاون الشرطة الدولي ومراقبة بطاقات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ انتربول في ذات الوقت الذي يبحث فيه مشروع اتفاقية المقر ، لأن الموضوعين مرتبطان .

وقد عرض السيد فان ستراتن نائب رئيس المنظمة ورئيس اللجنة المخصصة ما دار في الاجتماع الذي درس اللائحة الخاصة بتعاون الشرطة الدولي . وتوصي اللجنة العامة باقرار هذه اللائحة .

وهنأ كثير من المندوبين من اجروا مفاوضات مشروع اتفاقية المقر ، ويرى

السيد مسعود نائب رئيس انتربول (الى يمين) ، السيد فليكس السكرتير المساعد بوزارة الخارجية الفرنسية (الى يسار) يوقعان مشروع لاتفاق بين الحكومة الفرنسية والمنظمة . يخص مقر الانتربول والمزايا والحصانات على الأراضي الفرنسية . وفي مؤخرة الصورة يرى السيد مسعود نائب رئيس انتربول (الى يمين) والسيد بوسار الأمين العام للمنظمة (الى يسار)

مندوب بلجيكا ، خاصة ، أن هذه الاتفاقية تعطي المنظمة امتيازات كبيرة ، وأن وجود لجنة دولية سيرفع من مكانة المنظمة في نظر الرأي العام العالمي .

وبعد المناقشة تلا الأمين العام على الجمعية مشروع قرار بشأن التصديق على مشروع اتفاقية المقر والرسائل المتبادلة بين حكومة الجمهورية الفرنسية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ انتربول ، واعتماد لائحة خاصة بتعاون الشرطة الدولي ومراقبة البطاقات الداخلية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ انتربول .

وقد اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٨٤ صوتا ضد صوت واحد وامتناع صوت واحد .

وننشر فيما يلي نص هذا القرار :

«ان الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ انتربول المنعقدة في دورتها الحادية والخمسين في توريمولينوس من ٥ الى ١٢ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ .

اذ احاطت علما بالتقرير رقم ٦ الذي قدّمته اللجنة التنفيذية والأمين العام بعنوان «مشروع عن اتفاقية مقر جديدة بين حكومة الجمهورية الفرنسية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ انتربول» ،

وأحاطت علما بالتقرير رقم ١٣ الذي قدمه الأمين العام بعنوان «لائحة خاصة بتعاون الشرطة الدولي ومراقبة البطاقات الداخلية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ انتربول» ،

وأحاطت علما برأي اللجنة المخصصة التي استشيرت بشأن المادة ٦٠ من النظام العام ،

تقر مشروع اتفاقية المقر كما هي واردة في الملحق رقم ١ للتقرير رقم ٦ ، وكذلك الرسائل المتبادلة كما هي واردة في الملحق رقم ٢ ، للتقرير المذكور .

وتفوّض رئيس المنظمة ـ أو من يقوم قانونا بمهامه اذا وجد عائق ـ في توقيع الوثيقتين السالفتي الذكر باسم المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ انتربول .

وتشكر حكومة الجمهورية الفرنسية لما تقترح تقديمه للمنظمة من تسهيلات ومزايا بحكم نصوص مشروع اتفاقية المقر ،

وتعتمد نص اللائحة كما هو وارد في الملحق رقم ١ للتقرير رقم ١٣ مع التعديلات الواردة في الملحق رقم ٢ للتقرير المذكور .

واثر اعتماد هذا القرار وقّع بالحروف الأولى على المشروع امام الجمعية السيد فاليكس مساعد الأمين العام للشؤون الخارجية وعضو الوفد الفرنسي والسيد سيموندس نائب رئيس المنظمة الذي يقوم برئاسة الدورة الحادية والخمسين في غيبة السيد بوغارين .

مندوب بنين

توسيع المقر

عرض المسألة

أقرّت الجمعية العامة الثامنة والأربعون ، في ١٩٧٩ ، مشروع اقامة مبنى ثان (فقد اصبح المبنى الحالي صغيرا للغاية) .

ونتيجة لمصاعب متنوعة ، وادارية بوجه خاص ، لم يتم هذا المشروع حتى الآن .

وفضلا عن ذلك فقد قررت اللجنة التنفيذية وقف تنفيذ هذا المشروع حتى تنتهي المفاوضات مع الحكومة الفرنسية بشأن اتفاقية المقر .

ويمكن تمويل زيادة التكلفة المترتبة على ارتفاع الاسعار من احتياطي المنظمة .

وقد وافقت الحكومة الفرنسية على اعفاء عمليات البناء من الضريبة على القيمة المضافة ، وسيتم استرداد قيمة هذه الضريبة ـ التي يبلغ سعرها ١٨٫٦ في المائة ـ عند انتهاء الاعمال ، ولن يتم تجاوز الغطاء المالي الذي خصص لهذه الاعمال عند قبول المشروع .

وقد اعتمدت الجمعية العامة بالاجماع القرار التالي الذي عرض عليها :

«ان الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ انتربول ، المنعقدة في دورتها الحادية والخمسين من ٥ الى ١٢ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ ، في توريمولينوس (اسبانيا) ،

اذ ترى أن من الممكن الآن القيام ببناء مبنى جديد من أجل توسيع المقر ،

وأحاطت علما بالتقرير رقم ٧ والتقرير رقم ٧ مكرر المقدمين من الأمين العام ،

واذ تدرك ان تطور الاسعار وأسعار العملات منذ دورتها الثامنة والأربعين (نيروبي ١٩٧٩) ، قد غيّر تكاليف العملية .

تعتمد النتائج الواردة في التقريرين ٧ و٧ مكرر ،

وتصرّح بأن تستقطع من الاحتياطي المبالغ اللازمة لمواجهة هذه الزيادات في الاسعار بحد اقصى يبلغ ٢ ٦٧٠ ٠٠٠ فرنك سويسري ،

وتصرّح للأمين العام بأن يعقد قرضا قدره ٦ ٧٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري مع بنك المنظمة ، بالشروط التي عرضها هذا البنك ،

وترفع الى ٦ ٧٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري قيمة القرض الذي صرّحت به في قرارها رقم 48/RES/2 في ١٩٧٩ ،

وتقرر أن هذا القرض يمكن أن يعقد كله بالفرنكات السويسرية .

أعضاء الوفد الاسترالي الثلاثة

الاتجار الدولي غير المشروع بالمخدرات عام ١٩٨١

الغاية من تقرير الأمانة العامة هو تقديم مؤشرات عن طبيعة التداول الدولي غير المشروع للمخدرات وأهميته ، والتغيرات التي تطرأ على هذا التداول من عام الى عام ، ومستوى التعاون بين البلدان الأعضاء في مجال مكافحة التهريب ، وحجم العمل الذي قام به فرع المخدرات في الامانة اثناء العام .

وقد تبيّنت الامانة العامة ان نوعية التقارير المقدمة الى فرع المخدرات قد تحسّنت اكثر من عام ١٩٨١ .

كما تجلّى كذلك تزايد تعاون بعض البلدان ، وخاصة البلدان المنتجة للمخدرات . وحتى يستمر هذا الوضع ، بل ويتحسّن ، ينبغي ان تشجع كل المكاتب المركزية الوطنية الاقسام المتخصصة في بلدانها على ابلاغها بأقصى قدر من القضايا ، وأن تحرص على وصول كل الوثائق التي تصدرها الامانة العامة الى هذه الاقسام .

• تطوّر الاتجار

الأفيون ومشتقاته

الأفيون

تعرّض الانتاج غير المشروع للافيون في ١٩٨١ لعدد من التغيرات بالنسبة لعام ١٩٨٠ . وما زالت منطقتا الانتاج الرئيسيتان : المثلث الذهبي في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط هما اللتان تزودان الجزء الأكبر من العالم به .

وما زالت المكسيك مصدرا لقلق ادارات المكافحة ، الا ان التهريب غير المشروع للهيروين المصنوع من هذا الافيون يقتصر على امريكا الشمالية .

وقد بلغ مجموع مضبوطات الأفيون التي سجلت في ١٩٨١ ـ ٤٥٨ر٢٤٦ ٥ كيلوغراما . وأبلغت بالجانب الأكبر من هذه المضبوطات باكستان والهند ثم ايران ومصر وهونغ كونغ وتايلندة .

ولما كانت الصناعة السرية للهيروين اصبحت تتم بصورة متزايدة قرب المناطق المنتجة للافيون ، فان المضبوطات الكبيرة تجري في الأغلب قرب مناطق الزراعة .

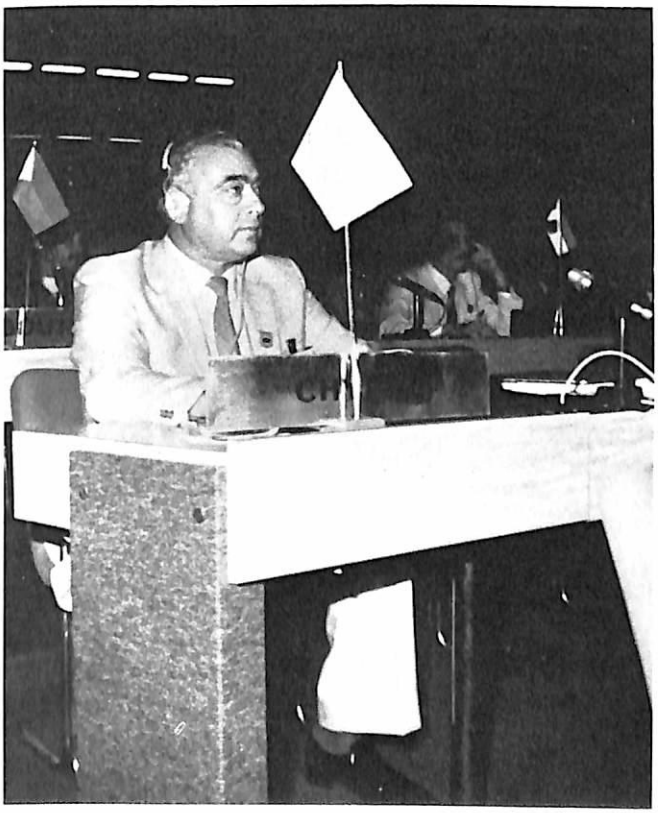

مندوب قبرص

المورفين

شهد هذا العام ضبط كميات كبيرة في الشرق الأوسط وخاصة في ايران (٤٠٠ كيلوغرام من قاعدة المورفين) .

اما في الشرق الاقصى فقد ضبطت اكبر كمية من قاعدة المورفين في تايلندة وبلغت ٤٦ر٢٢ كيلوغرام . وتعد مضبوطات قاعدة المورفين التي تمت في ١٩٨١ في معامل سرية في فرنسا وتركيا دليلا على المحاولات المتكررة لانتاج الهيروين في اوربا ، وقد تم ضبط ٢٢ر١٨٠ كيلوغرام بهذا الشكل في فرنسا و٥٧ر١١٠ كيلوغرام في تركيا .

وقد لوحظت ، خلال السنة ، زيادة كبيرة في تداول أقراص كبريتات المورفين . ويقتصر هذا التداول على اوربا (الدنمارك ، المانيا الاتحادية ، النرويج ، سويسرا) ، حيث تم ضبط ٥٠٨ ١٣ من الأقراص .

الهيروين

يتبيّن من بحث بلاغات الهيروين المضبوط المبلغة للأمانة العامة ، ما يلي :

- ان انتاج الهيروين يزيد في بلدان لم تكن ـ في حدود علم الامانة ـ تنتجه حتى الآن أو لم تكن تنتج الا القليل جدا منه .
- اثر عمليات مراقبة واضحة الكفاءة من جانب الشرطة والجمارك ظهرت طرق جديدة لتهريب الهيروين ،
- حدثت تغيرات هامة في كميات الهيروين المضبوطة في بعض البلدان المستهلكة .

ومن بين البلدان التي انتجت الهيروين في ١٩٨١ ـ طبقا للمعلومات المبلغة للامانة العامة ـ أبلغت باكستان عن ضبط ٢٨٥ر٢٦٤ كيلوغرام وايطاليا عن ضبط ٨١٣ر٨٠ كيلوغرام ، منها جزء جاء من معامل سرية ايطالية .

وشهدت اليونان واسبانيا زيادة واضحة في المضبوطات بالمقارنة بعام ١٩٨٠ (٤٧١ر٥٠ كيلوغرام مقابل ١٧٣ر٣٣ كيلوغرام ، و٦٧٨ر٣١ كيلوغرام مقابل ٨٤٠ر٣ كيلوغرام على التوالي) . وبالنسبة لاسبانيا تجد هذه الزيادة تفسيرها في ان هذا هو البلد الذي يحاول المهربون تهريب الهيروين عبره من الشرق الاوسط والشرق الأقصى الى اوربا .

كما ضبطت ايران بدورها ٣١٣ر٩١١ ١ كيلوغرام من الهيروين يبدو انها كانت في طريقها الى الاسواق الغربية . وتلك ايضا زيادة مثيرة بالنسبة لعام ١٩٨٠ حيث أبلغ عن ضبط ٦٦٣ر٢١٤ كيلوغرام .

ويبدو أن هناك تناسبا بين كمية الهيروين المضبوطة وحجم الاستهلاك الداخلي . وهكذا فقد ضبط ٦٣٩ر٨٩ كيلوغرام من المانيا الاتحادية عام ١٩٨١ مقابل ٨٧٥ر٢٤١ كيلوغرام عام ١٩٨٠ . ومن ناحية اخرى زادت الكميات المضبوطة في هولندة والمملكة المتحدة في ١٩٨١ زيادة واضحة بالنسبة لعام ١٩٨٠ .

الكوكايين

تشير كل الدلائل الى ان مضبوطات الكوكايين في ١٩٨١ تزيد كثيرا عن الـ ٣٤٣ر٢٣٩ ١ كيلوغرام التي ابلغت للسكرتارية . ورغم ان الضبطيات ذات الأهمية الدولية تبلغ لها بصورة متزايدة فان من الضروري تعريف الامانة على نحو افضل للحصول على صورة دقيقة عن التداول الحقيقي .

ويربط خط التهريب الاساسي للكوكايين بين امريكا الجنوبية وامريكا الشمالية مرورا بالكاريبي .

ولم تتغير الكميات المضبوطة في اوربا في ١٩٨١ كثيرا عنها في ١٩٨٠ : ٦٠٤ر٢٥٩ كيلوغرام في ١٩٨١ مقابل ٠٣٢ر٢٤٠ كيلوغرام في ١٩٨١ . واستمر عدد البلدان التي تمت فيها الضبطيات في الازدياد .

القنّب الهندي

زادت مضبوطات القنّب الهندي فارتفعت من ٩١٠ر٢٨٨ ٢٨٩ كيلوغرام في ١٩٨٠ الى ٧٦٧ر٣٤٠ ٤٧٧ كيلوغرام في ١٩٨١ . وضبط ٦٢٩ر٧٩٩ ٣٦٦ كيلوغرام في القارة الامريكية وحدها ، وهو مقدار كبير .

وضبط ٠١٥ر٧٦٧ ٣ كيلوغرام في افريقيا ـ اي اقل بوضوح من العام السابق (٠٤١ ١٠٠ كيلوغرام) و٨٠٥ر٣٧٩ ٨٢ كيلوغرام في اوربا ، بزيادة طفيفة عن العام السابق .

وفي الشرقين الأدنى والأوسط ضبط ٧٥٥ر١٥١ ٢١ كيلوغرام ، وفي الشرق الاقصى ٨٤١ر٧٧٧ ٣ كيلوغرام .

ويثير تهريب القنّب الهندي دائما مشاكل كبيرة امام ادارات المكافحة ، فالتداول غير المشروع لهذا المخدر يزيد باستمرار .

المخدرات الاصطناعية

تزايد عدد التبليغات التي تصل الى الامانة العامة عن تحويل المخدرات التي تصنع بطريقة مشروعة الى التداول غير المشروع ، على عكس حالات الصناعة السرية للمخدرات الاصطناعية التي لا تتناول ـ فضلا عن ذلك ـ كميات ذات شأن .

والمنبهات ومهدئات الجهاز العصبي هما الفئتان الأكثر تعرّضا لهذا التحويل . وبالنسبة للمنبهات كثيرا ما نجد التداول غير المشروع للامفيتامين أو للامفيتامين المركّب مع مواد اخرى كالاسبيرين مثلاً . ويتزايد التداول غير المشروع للكبتاغون ـ وهو مركب يقوم على الامفيتامين ـ في الشرق الاوسط . اما عن المهدئات فيحتل الميثاكوالون المكان الاول في المخدرات التي تحول الى التداول غير المشروع ، وقد بلغ شيوعه حدا ادّى الى تزايد صناعته أو تحويله الى شكل أكثر تقدما (فمثلا يحوّل مسحوق الميثاكوالون الى اقراص) في منشآت سرية .

وقد ضبطت عدة اطنان من مسحوب الميثاكوالون في عام ١٩٨١ ، وكان

الجزء الأكبر منها شحنات أنتجها صنّاع أوربيون مصرّح لهم بانتاجها ثم حوّلت ووجّهت الى اشخاص غير مصرّح لهم بها في كولومبيا وبنما وامريكا الشمالية . ولما كان الميثاكوالون يعد في نظر مستخدميه بديلا للهيروين فان تداوله وتهريبه يتّسمان بنفس سمات تداول الهيروين .

كما حول كذلك الايمينوكتال – وهو يقوم على السيكوباربيتال – وخاصة في غرب افريقيا . واتخذت السلطات في فرنسا تدابير تتيح اكتشاف أي محاولة جديدة لتحويل هذا المخدر .

ويبدو ان أهم اسواق منبهات الجهاز العصبي المركزي هي شمال اوربا . ففي عام ١٩٨١ ضبطت اربعة معامل سرية في هولندة ، كما ضبط مصنع لصناعة الامفيتامين عند الحدود بين بلجيكا وهولندة .

وفي الشرق الاقصى ضبطت خمسة معامل سرية لصناعة الامفيتامين في كوريا .

التعاون الدولي

تشدد الامانة العامة على ضرورة مساعدة البلدان المعنية على مكافحة وصول المخدرات الاصطناعية الى اسواقها . وهي تذكّر بأن برنامج التّدريب في مجال المخدرات قد استكمل الآن واصبح معدا للتوزيع باللغة الانكليزية . وهو يضم ٢٠٠ شريحة مصوّرة وسيصبح جاهزا باللغات الاخرى كذلك خلال عدة اشهر .

النشاط في عام ١٩٨١

• الاخطارات

صدر في عام ١٩٨١ – ٦٩ اخطارا دوليا عن تجّار للمخدرات .

• النشرة الاعلامية عن المخدرات

يقوم فرع المخدرات التابع للامانة العامة بتحليل انباء الضبطيات وغيرها من المعلومات التي تبلغها المكاتب المركزية الوطنية ، ويقدم الفرع موجزا لهذه المعلومات مع تعليق مناسب .

وقد صدرت في عام ١٩٨١ نشرتان باللغات الاسبانية والانكليزية والعربية والفرنسية .

وتذاع بانتظام بالراديو رسالة اسبوعية عن الضبطيات الكبيرة منذ اغسطس / آب ١٩٨١ .

• المعلومات المرسلة والمعلومات المتلقاة

خلال عام ١٩٨١ ابلغ فرع المخدرات التابع للامانة العامة عن ٢٧٦٢ حالة (ضبطية او طلب) من ١١١ بلدا عضوا ومنظمة دولية واوربية . وقدم الفرع ٦٠٩٨ نبذة معلومات منها ٥٠٨٣ اذاعتها الشبكة اللاسلكية للمنظمة .

استمارات الاحصائيات السنوية عن الانتاج والتداول والاستعمال غير المشروع للمخدرات في ١٩٨١

عرضت الجداول الاحصائية التي يحويها هذا التقرير بنفس الطريقة التي عرضت بها في السنوات السابقة . وهي ترمي الى استكمال المعلومات الواردة في التقرير السنوي للامانة العامة عن التداول غير المشروع للمخدرات ، الذي لا يتناول سوى الاتجار الدولي ، ومن ثم فانه لا يعكس بدقة الوضع في كل بلد على المستوى الوطني .

وترد في التقرير الحالي عن عام ١٩٨١ ، احصاءات وطنية بالنسبة لاثنين وخمسين بلدا ، غير ان البيانات المذكورة ليست – على أي حال – كاملة ، ولا يمكن استخلاص نتائج نهائية بمقارنتها

بالارقام المنشورة في الاعوام السابقة . ومن المهم ان تبذل المكاتب المركزية الوطنية في المستقبل كل جهدها لاستكمال الاستمارات بأقصى دقة وارسالها الى الامانة في الموعد المقرر ، مما يسهل وضع جداول احصائية عن حالة المخدرات على المستوى الوطني .

وينبغي التنبيه الى ان المكاتب المركزية الوطنية قد تلقّت نماذج من الاستمارة الجديدة التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين في ستوكهولم في ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ . وبالنسبة لعام ١٩٨١ استخدم بلدان اثنان الاستمارات القديمة واستخدمت ثلاثة واربعون بلدا الاستمارات الجديدة . ومن الافضل الا تستخدم سوى الاستمارات الجديدة .

وقد قررت الجمعية تشكيل لجنة عهدت برئاستها الى السيد شافاليت (تايلندة) .

واثناء المناقشات اوضحت الوفود ان التدابير قد اتخذت للقضاء على تزايد الاتجار غير المشروع بالمخدرات الذي يتفاقم بانتظام بالنسبة لكل انواع المخدرات . بل ان الهيروين ـ بشكل خاص ـ قد ظهر في بعض البلدان التي لم يكن معروفا فيها حتى الآن .

ويزداد استخدام كثير من البلدان مثل اسبانيا وملاوي وهولندة والسودان كمناطق ترانزيت .

كما تبين في كثير من البلدان ان الاتجار بالمخدرات قد غيّر اشكاله ، وان المهرّبين يتبعون اساليب تزداد تعقيدا .

وبشكل عام تحققت نتائج طيبة بفضل تطور التعاون الدولي ، على الرغم من زيادة الاتجار غير المشروع . كما يزداد الشعور بالضرورة الحتمية لمضاعفة هذا التعاون .

وأثارت مشكلة البلدان المنتجة اهتمام كثير من الوفود ، فمن الضروري في الواقع مساعدة هذه البلدان ، وعلى وجه الخصوص في اعتماد برامج لتدمير الزراعات او استبدالها . وقد عرض الكثير من البلدان (بورما وساحل العاج والمغرب والباكستان) الاسهام بجهودها في هذا الصدد .

واوضحت باكستان ان كل زارع للخشخاش في ارضها ـ منذ ١٩٧٧ ـ لا بد ان يحصل على ترخيص . واقيمت الى جوار حقول الخشخاش اقسام للاستخبارات بالجو ، وتخضع الطرق والموانىء والمطارات لرقابة فعّالة .

وشددت كثير من الوفود ـ وخاصة البيرو ـ على ان جنون المخدرات يصيب الشباب بوجه خاص . واكد وفد الارجنتين انه امام خطورة هذه المشكلة فان الوقاية قرين لا غنى عنه للتدابير الاخرى ، وينبغي تعريف الجمهور بأنواع المخدرات ، ولفت الانتباه الى الاخطار التي يسببها تعاطي المخدرات .

وتظهر الحاجة الماسة الى تدريب رجال الشرطة المكلفين بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في عدد من البلدان حيث تمثل هدفا له الأولوية .

وأبدى البعض رغبتهم في أن تجرى ـ تحت اشراف الامانة العامة ـ دورات تدريب متقدمة لرجال الشرطة .

وتذكّر الامانة العامة في هذا الصدد ان مجموعة الشرائح المستوفاة والمعلّق عليها بلغات المنظمة الاربع يمكن ان تكون مادة اساسية لاساتذة مدارس الشرطة . وفضلا عن ذلك فقد اعد كتيّب منذ سنوات يضم خططا لدورات دراسية عن المخدرات وقائمة بالمراجع في هذا الشأن.

واخيرا عرضت بعض الوفود الخطوط العامة لتشريعاتهم في مجال منع الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، وفي بعض الحالات تحوي التشريعات عقوبات شديدة كما في موناكو حيث قرّر المشرّع حتى المعاقبة على الاعمال التحضيرية التي تجري في الخارج ما دام من الممكن ان تؤدي الى ارتكاب جريمة في موناكو .

واعتمدت الجمعية العامة قرارين ـ اعدتهما اللجنة ـ وفيما يلي نص القرار الاول :

وفد نيجيريا

«ان الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ انتربول ، المنعقدة في دورتها الحادية والخمسين في توريمولينوس (اسبانيا) من ٥ الى ١٢ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ ،

اذ تشعر بالقلق للتزايد المستمر لخطورة المشكلة التي يطرحها في عالم اليوم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والعقاقير النفسية ، والحقيقة ان الادمان قد وصل الآن الى فئات من الاعمار شديدة الصغر (الاطفال والمراهقون) مما يسبب دمارا حقيقيا للمجتمع ،

وتدرك أن اعمال الوقاية المبكرة الرامية الى منع الخطوات الاولى نحو استعمال المخدرات تتيح ـ كما بنيت الخبرة المكتسبة ـ المكافحة الفعالة لجوانب المشكلة ، وتمثل ـ بتأثيرها على الطلب على المخدرات ـ اجراء تكميليا في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات .

توصي ، من اجل حماية الصحة النفسية والبدنية ، بتنظيم حملات وقاية عند التعاطي غير الطبي للعقاقير المسببة للادمان على يد فرق متعددة التخصصات ، وفي ارتباط بأنشطة مكافحة الاتجار غير المشروع» .

اما القرار الثاني فنصّه كما يلي :

«ان الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ انتربول ، المنعقدة في دورتها الحادية والخمسين في توريمولينوس (اسبانيا) من ٥ الى ١٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢ ،

اذ تذكّر بالتوصيات التي وضعها الاجتماع المعني بتدريب رؤساء ادارات مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات المنعقد في سان كلو (فرنسا) في حزيران / يونيه ١٩٨٠ (الوثيقة E/CN. 7/660 (الجزء الثاني) / الملحق ٢) والتي اقرّتها لجنة المخدرات في دورتها التاسعة والعشرين في شباط / فبراير ١٩٨١ في فيينا (النمسا) ،

وتأخذ في اعتبارها القرار 1982/9 الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بشأن العمل المنسق ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات في امريكا الوسطى وامريكا الشمالية ومنطقة البحر الكاريبي .

وتشير الى القرار 1980/22 الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة الذي يعترف بأهمية الاتفاقية الامريكية الجنوبية بشأن المخدرات والعقاقير النفسية التي صدقت عليها الارجنتين وبوليفيا والبرازيل وكولومبيا وشيلي والاكوادور وباراغواي وبيرو واوروغواي وفنزويلا ،

وتأخذ في اعتبارها القرار 36/168 الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ بشأن وضع استراتيجية دولية ترمي الى مكافحة تعاطي المخدرات ،

توصي الامانة العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ انتربول بالتعاون مع السكرتارية الدائمة للاتفاقية الامريكية الجنوبية بشأن المخدرات والعقاقير النفسية ومع المنظمات الدولية الاخرى المعنية ، بغية تقديم مساعدة ملموسة الى امريكا الجنوبية من حيث تنظيم الحلقات التدريبية للعاملين في ادارات الأمن ، وزيادة فعالية التدابير المتخذة ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، بفضل الاستخدام الأفضل للخدمات والمعارف المتاحة في امريكا الجنوبية ، وبمساعدة البلدان التي وإن لم تكن من المنطقة الا انها تهتم بهذه المشكلة» .

عضو وفد هندوراس

ممثل الأردن

الحالة في مجال تزييف العملات في ١٩٨١

يشير التقرير الذي وضع بناء على البيانات التي عالجتها ادارة المعلومات في الامانة العامة الى ان عدد القضايا المبلغة وصل الى ٦٠٥٠ قضية مقابل ٥٢٧ في ١٩٨٠ و٧٠٧٣ في ١٩٧٩ .

وعدد البلدان التي زيفت عملاتها ثابت تقريبا بالنسبة للسنوات السابقة : ٣٢ بلدا في ١٩٨١ مقابل ٢٤ في ١٩٨٠ و٣١ في ١٩٧٩ .

وتم ضبط عملات مزيفة في ٧٤ بلدا .

• **الدولارات الامريكية**

ما زال الدولار هو العملة الأوسع تقليدا ، فقد اكتشفت دولارات مزيّفة في ٦٦ بلدا (٦١ في ١٩٨٠ و٦٣ في ١٩٧٩) .

وما زالت اوربا هي القارة الأكثر تأثّرا (٢٥ بلدا) تعقبها آسيا (١٨ بلدا) فأمريكا (١٣ بلدا) فافريقيا (٧ بلدان) .

ووصلت القيمة الاجمالية للدولارات المزيفة المضبوطة في أراضي الولايات المتحدة الى ٦٧ ٢٩٩ ٦٧٤ دولارا منها ٥٩ ٢٢٥ ٤٩٢ دولارا ضبطت قبل نزولها للتداول .

ووصلت القيمة الاجمالية للدولارات المزيفة التي سحبت من التداول في العالم كلـــــه من عام ١٩٨١ الى ١١٥ ٠٤١ ٩٦٢ دولارا مقابـــل ٨١ ٦٦٥ ٨٨٧ دولارا في ١٩٨٠ ، ويمثل هذا الرقم زيادة قدرها ١٢ر٧٥ في المائة .

واكتشف ١ ٠٩١ نوعا جديدا من الدولارات الامريكية المزيفة مقابل ٣٨٩ في ١٩٨٠ و٥٢١ في ١٩٧٩ .

• **العملات الأخرى**

اكتشف ٢٧ نوعا جديدا من الاموال المزيفة في ١٥ بلدا مقابل ٤٥ نوعا في ١٩ بلدا في عام ١٩٨٠ .

• **مجلة «التزييف والتقليد»**

تلعب هذه النشرة دورا بالغ الأهمية في مكافحة تزييف النقود لانها تحوي معلومات من الدرجة الاولى ، وينبغي ان تكون المرجع الاساسي للبنوك والادارات المتخصصة .

والجزء الأول المخصص لكل أنواع التزييف يصدر بالانكليزية والفرنسية فقط ، وسيصدر كذلك بالاسبانية والالمانية والعربية في المستقبل القريب .

أما الجزء الثاني الذي يضم مجموعة العملات الحقيقية المتداولة حاليا فيصدر في أربع لغات (الاسبانية والالمانية والانكليزية والفرنسية) وسيصدر قريبا بالعربية كذلك .

• **التزييفات الاخرى**

فيما يتعلق بأنواع التزييفات الاخرى ينبغي الاشارة الى الحقائق التالية:

- لم يتم ضبط أي ملصقات دعائية أو اباحية ،
- ظهرت أوراق نقدية ذات قيمة اسمية معينة وقد زيّفت لتصبح ذات قيمة أكبر : مثلما حدث في برمودا حيث زيّفت ورقة بدولار اميركي الى ورقة بعشرة دولارات ،
- قبلت كمية ضئيلة من الاوراق النقدية الأصلية التي لم تعد سارية قانونا كوسيلة للدفع (وعلى سبيل المثال ضبطت في ايطاليا أوراق نقدية بلغارية اصلية لم تعد ذات قيمة قانونية) ،
- جرت في اسبانيا عملية تبادل تم

عضوان من وفد فولتا العليا

خلالها مبادلة أوراق نقدية حقيقية لجمهورية المانيا الديمقراطية سهوا بدلا من الأوراق النقدية الحقيقية لجمهورية المانيا الاتحادية .

- **الوضع في مجال الوثائق المزوّرة**

كانت هذه المسألة موضوع تقرير مستقل أشار الى قضايا التزوير التي اعتبرتها البلدان عامة . وكثيرا ما تؤدي عدم دقة المعلومات المبلّغة الى الامانة العامة ـ سواء بالنسبة للوثائق المصرفية أو الوثائق الادارية ـ الى صعوبة التمييز بين الجريمة التي تتم عن طريق **وثائق منتحلة كلية** والتي تتم عن طريق **وثائق ادخلت عليها تزويرات** .

وقد ارتفع عدد قضايا طرح وثائق مصرفية وتجارية زائفة للتداول أثناء عام ١٩٨١ عنه في عام ١٩٨٠ . وكانت غالبيتها في اوربا (٧٨ مقابل ٦٠ في ١٩٨٠) يليها بالترتيب : الشرق الاقصى ، فأمريكا، فافريقيا، فالشرق الأوسط وأوقيانيا.

وبالنسبة للوثائق الادارية المزيّفة كانت اوربا ايضا هي الاكثر تعرّضا ، فهذه القارة تضرب الرقم القياسي سواء فيما يتعلق ببطاقات الهوية الوطنية أو جوازات السفر أو تأشيرات الدخول او رخص القيادة او عقود العمل او بطاقات الاقامة او الشهادات.

وقررت الجمعية تكوين لجنة عهدت برئاستها الى السيد سيمبسون (الولايات المتحدة) .

وعرض المشتركون وضع التزييفات والتزويرات في بلدانهم سواء بالنسبة للاوراق النقدية أو القطع المعدنية او بطاقات الائتمان او شيكات السفر او النسخ الدعائية من البنكنوت او جوازات السفر .

اما فيما يتعلق بتزييف القطع المعدنية ـ في أي منطقة في العالم ـ فقد اختفى تقريبا.

وانكمش تداول العملات المزيّفة في فرنسا وايطاليا بفضل جهود ادارات الشرطة التي تمكنت من اكتشاف كثير من المطابع السرية والقاء القبض على الكثيرين .

ولفت الانتباه الى تقنيّات التزييف الجديدة التي ظهرت في السوق مثل ناسخات الصور الفوتوغرافية الملونة واجهزة المسح الالكتروني .

وأشار وفد الارجنتين ـ في مجال تزييف العملات الذهبية ـ الى عملية جديدة تماما : الحفر الكهربي لصناعة القوالب . وقد اتاح هذا ـ في أحد بلدان امريكا اللاتينية ـ صناعة عملات متقنة للغاية . ولفت الوفد انتباه الجمعية كذلك الى اهمية القيام باجراء فيما يتعلق ببراءات الاختراع والماركات ، اذ ينبغي تجنّب حصول المنتجين على براءة او ماركة لصنع منتجات شبيهة بعملات نقدية ذات سعر قانوني .

ولاحظ كثير من الوفود وجود صلة دائمة الى حد ما بين قضايا النقود المزيفة والاتجار في المخدرات ، فهذه الاخيرة تمثل ٨٠ في المائة من قضايا تزييف النقود في اسبانيا .

وأوضحت وفود كثيرة اهمية تعاون الشرطة الدولي في هذا المجال ، وخاصة بين البلدان التي تنتمي الى نفس المنطقة النقدية ، وحبّذا لو جرى هذا التعاون في اطار انتربول .

وركّزت المناقشات على فائدة وضع برامج تدريب سليمة لكل من يختصون بمسائل العملات المزيفة . وتوجد مثل هذه البرامج بالفعل في الولايات المتحدة بالنسبة لموظفي البنوك والمحلات الكبرى وبالنسبة لموظفي الشرطة . وعلى الامانة العامة في هذا الصدد ، دور كبير ومتزايد تقوم به بمساندة البلدان الاعضاء .

وأكدت الولايات المتحدة أن على سلطات الشرطة ان تشجع على استصدار تشريعات في بلدانها تتيح لها القيام بأعمال القمع اللازمة مثل مصادرة المواد التي تستخدم في التزييف .

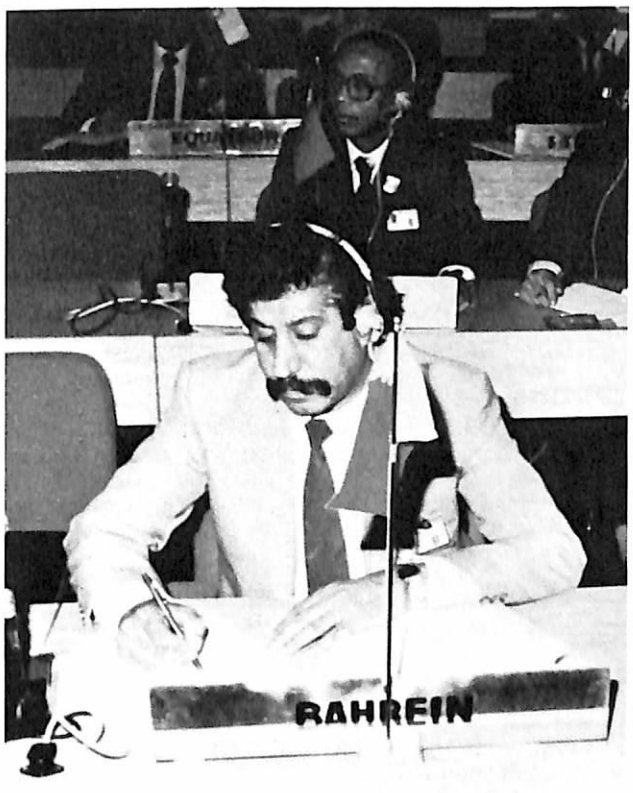

أمن الطيران المدني

(الاجتماع الرابع للجنة الخبراء)

انعقدت لجنة خبراء المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ انتربول المعنية بأمن الطيران المدني ـ التي شكّلتها الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين (بنما ، ١٩٧٨) في ٢٧ و٢٨ نيسان / ابريل ١٩٨٢ ـ في مقر السكرتارية العامة للمنظمة .

وتناول هذا الاجتماع المواضيع التالية :

- وضع دليل تليفوني لادارات الشرطة في المطارات الدولية ؛
- مشاكل مشاركة الشرطة في السيطرة على الركاب العدوانيين أو السكارى وانزالهم ؛
- دور الشرطة في أمن الطيران ؛
- وضع برنامج زيارات مخصصة لدراسة اختصاصات وتدابير الأمن في الطائرات ؛
- استعراضات ضد الاعتداءات بالقنابل في المطارات الكبيرة باستخدام الخزائن الاوتوماتيكية ؛
- وسائل القسر البدني على متن الطائرات ؛
- السوائل القابلة للاشتعال على متن الطائرات ؛
- حمل السلاح على ظهر الطائرات ؛
- مشاركة الطيارين في اقامة او تدريب وحدات خاصة للتدخل المسلّح ضد الطائرات .

ووضع الأمين العام تقريرا عن النتائج التي توصّل اليها هذا الاجتماع الرابع للجنة الخبراء عرضه على الجمعية العامة .

ولفت المراقب الممثل للمنظمة الدولية للطيران المدني انتباه كل المشتركين الى وجود دورات تدريبية وضعتها منظمته في اطار العمل الذي تقوم به في مجال أمن الطيران المدني ، وأبدى رغبته في أن يشارك فيها موظفون من رجال الشرطة . كما ذكر أن المنظمة الدولية للطيران المدني قد وضعت موادا تدريبية تمكّن كل بلد من أن يدرّب بنفسه العاملين في مجال الأمن . كما أقامت المنظمة الدولية للطيران المدني مراكز للتدريب وتعتزم اقامة مراكز اخرى .

وعرضت السكرتارية العامة على

لجنة الانتخابات

الجمعية مشاريع القرارات التي اوصت بها لجنة الخبراء . ويذكر القرار الأول المكاتب المركزية الوطنية بأحكام الاتفاقية بشأن الجرائم وبعض الاعمال الاخرى التي تتم على متن الطائرات الموقعة في طوكيو في ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٦٣ والتي تقدّم حلا مرضيا للمشكلة .

وقد اعتمدت الجمعية العامة هذا القرار .

ونورد فيما يلي نص القرار :

«ان الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ انتربول المنعقدة في دورتها الحادية والخمسين في توريمولينوس من ٥ الى ١٢ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ ،

اذ ترى ان مصاعب قد ظهرت في بعض المطارات نتيجة ان اشخاصا أنزلهم قائد طائرة لأنهم ارتكبوا جرائم أو افعالا تعرّض للخطر أمن الركاب وأفراد الأطقم لم يتم التصرف معهم ،

وترى ان الاتفاقية الدولية بشأن الجرائم وبعض الافعال الأخرى تقع على متن الطائرات والتي وقعت في طوكيو في ١٤ ايلول / سبتمبر ١٩٦٣ وحصلت على تصديق أو انضمام اكثر من ١٠٠ دولة تنص على سلطات والتزامات الدول المدعوة الى اتخاذ تدابير ازاء مثل هؤلاء الاشخاص ،

تشدّد على المكاتب المركزية الوطنية بأن تلفت انتباه السلطات المكلّفة بتطبيق القانون في المطارات الدولية الى سلطاتها والتزاماتها بمقتضى التشريع الوطني بحكم الاتفاقية» .

وعرض الأمين العام مشروع القرار الثاني الذي اقترحته لجنة الخبراء .

وبعد تبادل الآراء بين اعضاء الامانة وممثلي مختلف الوفود عدّل اقتراح لجنة الخبراء واعتمد النص التالي :

«ان الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ انتربول المنعقدة في دورتها الحادية والخمسين في توريمولينوس من ٥ الى ١٢ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ ،

ونظرا لأن حمل الأسلحة على متن طائرة يهدد بوقوع حوادث تعرّض للخطر الطائرة ومن على ظهرها ،

تدعو المكاتب المركزية الوطنية الى لفت انتباه السلطات المختصة في بلدانها الى أهمية التوصيات التالية :

(١) ينبغي ألّا يحمل أي شخص على متن طائرة تقوم باستغلالها شركة نقل جوي ، معه أو الى جانبه سلاحا خطرا سواء كان مخبّأ او لم يكن دون اذن صريح من السلطة المختصة ،

(٢) ينبغي أن تودع كل الاسلحة الخطرة المصرّح بها على ظهر الطائرة في مقصورة لا يمكن الوصول اليها اثناء الطيران ،

(٣) ينبغي ألّا تسلّم هذه الأسلحة لاصحابها الا بعد اخطار السلطات المحلية المختصة ،

(٤) ينبغي الا يمثل اي حكم مترتب على القرار الحالي عقبة امام تطبيق التشريعات الوطنية للبلدان المعنية .

العنف

قرّرت الجمعية العامة تشكيل لجنة بشأن العنف وانتخب السيد غييو (فرنسا) رئيسا لهذه اللجنة .

وعرض ممثل الامانة العامة أعمال الندوة المتعلقة بالرهائن واختطاف الاشخاص التي عقدت في مقر المنظمة في آذار / مارس ١٩٨٢ .

وقد وجهت اللجنة مناقشاتها حول محورين : مشكلة العنف من جانب مجموعات منظمة والحرص على توفير افضل معلومات عن جرائم العنف .

وبالنسبة لمسألة العنف من جانب مجموعات منظمة اوضحت كلمات الوفود أن من الصعب في مثل هذه الامور التمييز بين وقائع القانون العادي والوقائع ذات الطابع السياسي . ويتمثل الحل ـ في نظر الامانة العامة ـ وخاصة بالنسبة للاحتفاظ برهائن ـ في دراسة المشاكل حالة بحالة ، وتحديد ما اذا كان جانب القانون العادي هو «الغالب» في كل منها بالمعنى الذي يقصد اليه القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١٩٥١ .

كما اثيرت كذلك المشكلة الدقيقة المتعلقة بدور وسائل الاعلام اثناء مثل هذه الحوادث ، فرغم أن تدخلها ضروري من منظور الاعلام فانه احيانا ما يكون ضارا اذ يمكن أن يسيء الى اعمال قوات الشرطة . وعلى الشرطة أن تسعى الى التوصل الى اتفاق مع ممثليها لضمان احترام أوامر الشرطة ومصالح الضحايا .

وقد أعربت كثير من البلدان عن قلقها ازاء تزايد اعمال العنف في البلدان النامية ، التي ترجع عموما الى اتساع المدن .

وتذكّر الامانة العامة بأن دورة الجمعية العامة في مانيلا قد شكّلت لجنة خبراء بشأن جرائم العنف .

وقد انعقدت هذه اللجنة للمرة الأولى في ١٩٨١ ، وكان مفروضا أن تعقد اجتماعا ثانيا في ١٩٨٢ الا ان هذا الاجتماع ألغي لعدم كفاية عدد الاعضاء المشتركين .

الموارد المالية المكتسبة من بعض أشكال الجريمة

أثناء مناقشات لجنة المخدرات تحدث كثير من المندوبين عن قلقهم بشأن الأرباح التي يمكن أن يحصل عليها بعض المجرمين من أعمال غير مشروعة مثل الاتجار بالمخدرات .

ولمواجهة هذا النوع من الجرائم يحوي تشريع بنما أحكاما تسمح بتجميد الأموال الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات .

ويبدو أن كثيرا من البلدان تتجه الى اقرار تشريع في هذا الشأن .

وأبرزت هنا أيضا ضرورة تحسين التعاون الدولي في هذا الصدد ، وعلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية أن تلعب دورا متزايد الأهمية اذ أصبح أمرا لا غنى عنه التحرك بسرعة لمنع نمو هذه التجارة .

الاتجار الدولي بالأشياء المسروقة

ذكرت الأمانة العامة ان فريقا عاملا كلّف بدراسة مشروع اتفاقية بشأن الأشياء المكتسبة بطريق غير مشروع . ويمكن أن يعرض مشروع اتفاقية دولية على الدورة القادمة للجمعية العامة .

ونظرا لأن العقبة الرئيسية في هذا الشأن تنشأ عن تعقد وتنوع التشريعات الوطنية فقد قرّرت الجمعية العامة ان يشمل برنامج العمل لعام ١٩٨٣ ندوة عن الاتجار غير المشروع بالأشياء المسروقة .

السيد استليروس دومينغو (اسبانيا) وقد انتخب باللجنة التنفيذية

السيد سيمبسون (الولايات المتحدة الامريكية) وقد انتخب نائباً لرئيس الانتربول

الاتصالات السلكية واللاسلكية

(المؤتمر الثامن لمسؤولي الاتصالات السلكية واللاسلكية في الانتربول)

السيد شوفيت يودمني (ايسلندة) اثناء كلمته الافتتاحية

عقد المؤتمر الثامن لمسؤولي الاتصالات السلكية واللاسلكية في الانتربول بمقر المنظمة من ٢٥ الى ٢٨ أيار / مايو ١٩٨٢ . ويستهدف هذا الاجتماع ــ الذي ينعقد كل ثلاثة اعوام ــ جمع المسؤولين عن المحطات المندمجة بالفعل في شبكة التلغراف اللاسلكي الدولية للشرطة ورؤساء ادارات الاتصالات بشرطة البلدان التي تزمع الانضمام الى الشبكة .

وبعد ان استعرض المشتركون في المؤتمر وضع الشبكة وتطوّرها منذ المؤتمر السابع (آذار / مارس ١٩٧٩) طرحوا المشاكل المرتبطة باحتمال تركيب مبدّل آلي للمكالمات يتيح للمحطة المركزية مواجهة الظروف الجديدة .

وفيما يتعلق بالبلدان النامية ما زال التلغراف اللاسلكي «مورس» وسيلة بالغة الفائدة ، وكثيرا ما يكون أبسط الوسائل وأقلها تكلفة للارتباط ، بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية للشرطة .

وفي هذه الحالة يمكن التفكير في حلّين :

١ ــ في البلدان التي توجد فيها بالفعل شبكة لاسلكي وطنية أو دولية تعمل على موجات ديكامترية يمكن للمكاتب المركزية الوطنية أن تفكر في استخدام احد معدات هذه الشبكة فترة من الوقت ــ بالاتفاق مع السلطات المسؤولة ــ للاتصال بأقرب محطة اقليمية للانتربول ، ومن خلالها بمجموع شبكة التلغراف اللاسلكي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ــ أنتربول .

والواقع أن حجم اتصالات اي مكتب مركزي وطني في الفترة الأولى لا يكون كبيرا أبدا ، ويمكن أن تكفي عدة فترات يومية لايصالها .

ولما كان العاملون في مجال الاستعمال والصيانة موجودين بالفعل فان هذا الحل ــ الذي لا يكلف سوى مصروفات محدودة للغاية ــ يمكن أن يعتبر مرضيا .

٢ ــ وفي مرحلة لاحقة ، واذا كان حجم الاتصالات يبرز ذلك يمكن التفكير في اقامة محطة خاصة بالمكتب المركزي الوطني وتقتصر على اتصالات انتربول . وهذا هو الحل المثالي .

وأخذ المؤتمر بعد ذلك علما بالنتائج التي توصّلت اليها فرقتا العمل اللتان شكلهما في ١٩٧٩ لكي تدرسا من ناحية :

- الامكانات التي يتيحها نظام نقل الصور الثابتة (أو الصور اللاسلكية)

ومن ناحية أخرى :

- نظم الحماية التي يمكن أن تكفل سلامة تبادل المعلومات فيما بين المكاتب المركزية الوطنية .

واعتمد المؤتمر النتائج التي توصّلت اليها فرقتا العمل .

الاجتماعات القارية

• الاجتماع القاري الافريقي

درس الاجتماع القاري الأفريقي برئاسة السيد مساعيد (الجزائر) في المقام الأول جوانب التعاون اليومي ، وخاصة فيما بين البلدان المتجاورة أو المتاخمة .

وأوضحت كثير من البلدان أن هذا التعاون يجري بطريقة مرضية .

وأعلن وفد أنغولا ـ إلتي انضمت أخيرا الى المنظمة ـ ان بلاده على استعداد للتعاون مع كل البلدان الأعضاء ، وأعرب عن أمله في انضمام بلدان أفريقية أخرى .

وأبرز المشتركون اثناء المناقشات مشاكل تسليم المجرمين التي كانت موضع دراسة في منظمة الوحدة الأفريقية من أجل وضع اتفاقية متعددة الاطراف لتسليم المجرمين .

كما أثارت الوفود امكانية تعيين ضابط اتصال ثان .

وبمناسبة كل اجتماع قاري تجري دراسة متعمّقة لمسألة الاتصالات السلكية واللاسلكية للانتربول .

وأوضح ممثل الأمانة العامة الطريقة التي تخدم بها شبكة الانتربول افريقيا .

• في افريقيا الشمالية تستقبل محطتا الجزائر وتونس على الدوام البرقيات المطبوعة دون تصحيح الأخطاء ، أما محطة الرباط فتستقبل باشارات مورس . وتتصل هذه المحطات بانتظام بالمحطة المركزية .

• في شرق افريقيا تقوم محطة نيروبي الاقليمية بالاتصالات بمحطات أديس أبابا ودار السلام وكمبالا ولوساكا وليلونجوي .

• في غرب افريقيا تقوم محطة ابيدجان الاقليمية بالاتصالات بمحطات باماكو ونيامي وكوتونو . وتجري حاليا تجارب للاتصال ببرازافيل وليبرفيل .

وبالنسبة لكثير من البلدان ما زال نقص المعدات والعاملين المؤهلين مشكلة كبيرة .

وبهذه المناسبة ذكر وفدا ساحل العاج وكينيا أن بلديهما ينظّمان دورات تدريب لعاملي اللاسلكي يمكن أن يشترك فيها أي بلد يهمه الأمر .

وذكرت الأمانة العامة أن اللجنة التنفيذية قرّرت ـ في مجال المساعدة التقنية ـ تقديم عدد من المنح التدريبية .

• الاجتماع القاري الامريكي

رأس هذا الاجتماع السيد خيمينيز دي كاسترو (الارجنتين) .

وبالنسبة للاتصالات السلكية واللاسلكية توجد خطوط مباشرة بين الولايات المتحدة وكندا من ناحية والسكرتارية العامة من ناحية أخرى .

وفي امريكا الجنوبية ترتبط أغلب البلدان التي تتألف منها هذه المنطقة بشبكة اقليمية .

السيد خيمينيز دي كاسترو (الارجنتين) وقد انتخب عضوا باللجنة التنفيذية

وأثناء المؤتمر الاقليمي الذي عقد في كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ في سان دومنغو طرحت مسألة اقامة شبكة للانتربول في منطقة الكاريبي ، وتجري الآن دراسة هذه المسألة .

وذكر مندوب الارجنتين أن المعدات متوفّرة ويمكن اقراضها للبلدان الراغبة في الانضمام الى الشبكة . كما اقترح دمج المبرقات الكاتبة في الشبكة .

وأوضح مندوب فنزويلا أن محطة كراكاس ستسلم في ٣١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ .

ونظراً للمصاعب التي ظهرت منذ اختيار كراكاس كمحطة اقليمية أعلن وفد جزر الانتيل الهولندية أن من الأفضل انتظار التركيب النهائي لهذه المحطة قبل البدء في الاتصالات .

واقترح وفد باربادوس ـ لتحسين الاتصالات السلكية واللاسلكية في هذه المنطقة ـ ارسال ضابط في الموقع في أقرب وقت ممكن .

وأعلن وفد بيرو أن بلاده مستعدّة لتنظيم المؤتمر الاقليمي الامريكي القادم في ليما في ١٩٨٣ ونقل دعوة حكومته .

• الاجتماع القاري الآسيوي

بمناسبة هذا الاجتماع الذي رأسه السيد والتون (نيوزيلندة) أبرز وفد اليابان كفاءة التعاون اليومي ، وأكد فائدة الاخطارات الخضراء التي توزعها الأمانة العامة .

وفيما يتعلّق بالاتصالات السلكية واللاسلكية لانتربول فان هذا الاقليم يضم أربع مناطق :

- الشرق الأوسط : ترتبط أربع محطات بالمحطة المركزية في سان كلو : أنقرة والقدس (توقف منذ ١٩ / ١٢ / ١٩٨١ الاتصال اليومي بالتلكس) وطهران وبيروت (توقفت اتصالات البريد والتلكس منذ ١٩ / ١ / ١٩٨١) .
- شبه الجزيرة الهندية : الهند وحدها هي التي ترتبط بالشبكة .
- جنوب شرق آسيا : ترتبط كثير من المحطات بطوكيو فيما عدا سنغافورة .
- منطقة المحيط الهادىء : لا يرتبط أي بلد بالشبكة .

والواقع أن الاقتراح الذي قدمته الهند الى الجمعية العامة في نيس بتسهيل تركيب محطات جديدة في المنطقة لم يتابع متابعة حقيقية .

وأوضح وفد اليابان ان حلقات دراسية تعقد بانتظام ويمكن أن يشترك فيها موظفون أجانب ، واعلن عن افتتاح محطة لاسلكي تبلغ قوة جهاز ارسالها ١٠ كيلو واط ، وأشار الى ان محطة لاسلكي تايبيه قد ارتبطت منذ تموز / يوليو ١٩٨٢ بشبكة البرق الآلية .

وأعلن مندوب كوريا أن بلاده قد تزوّدت بشبكة اتصالات سلكية ولاسلكية جديدة تتيح لها اتصالا منتظما بطوكيو .

أما محطة بيروت التي دمّرت بسبب الأحداث الأخيرة التي شهدها لبنان يمكن تشغيلها من جديد في المستقبل القريب ، فقد اشتريت المواد اللازمة ، لكن بعض المصاعب الادارية تعطّل بدء الأعمال .

• الاجتماع القاري الاوربي

أثناء هذا الاجتماع الذي رأسه السيد جاليرا (موناكو) أوضح وفد فرنسا وكذلك الرئيس كفاءة ونوعية التعاون اليومي بين بلدان القارة الاوربية .

السيد مانغا كومو (الكاميرون) وقد انتخب بالمجمة التنفيذية

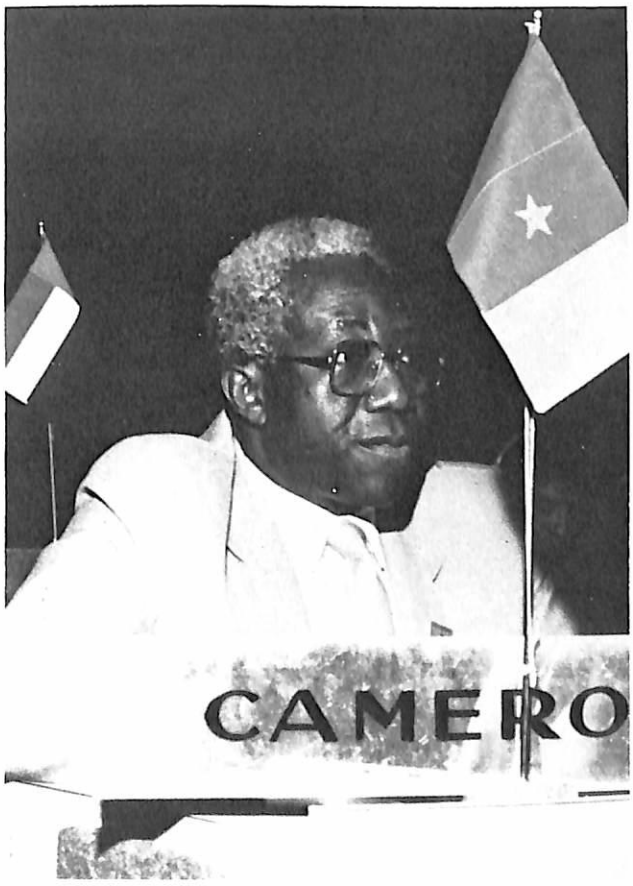

غير أن وفدي فرنسا وموناكو ذكرا انهما يواجهان صعوبات خطيرة في مسألة الارسال البرقي للصور . وذكر ممثل السكرتارية العامة أن هذه المسألة قد نوقشت في المؤتمر الأخير لمسؤولي الاتصالات السلكية واللاسلكية في سان كلو حيث أشير الى انه بفضل التحسينات التي أدخلت على المواد الحديثة فان مشاكل بعض المعدات قد حلّت عمليا .

وأعلن وفد اليابان أن الاتصالات اللاسلكية يمكن أن تقام قريبا مع المكاتب المركزية الوطنية الاوربية الأخرى .

اجتماعات رؤساء المكاتب المركزية الوطنية

اجتمع رؤساء المكاتب المركزية الوطنية ـ شأنهم كل سنة ـ لدراسة مختلف قضايا التعاون الدولي . وانتخب السيد أولدينبوم (جزر الانتيل الهولندية) رئيسا للاجتماع .

• المهام في الخارج

وضعت الأمانة العامة استبيانا وجهته الى المكاتب المركزية الوطنية قبل الدورة الخمسين للجمعية العامة (نيس ، ١٩٨١) بشأن الظروف التي يمكن في ظلّها لبلد ما أن يرسل محققي شرطة الى بلد آخر . ويحوي تقرير الأمانة العامة ٤٢ ردا . وسيتم تقريبا نشر ردود ٢٥ بلدا آخر .

وبناء على اقتراح من أحد البلدان الأعضاء بدأت الأمانة العامة وضع مشروع رسالة مصحوبة بتعليق لشرح الطريقة التي يمكن بها لبلد ما أن يطلب من بلد آخر التصريح له بارسال رجال شرطة في مهمة ، وتمثل هذه الرسالة ـ في الواقع ـ تجميعا لكل الاسئلة التي يمكن أن يطرحها بلد قبل أن يستقبل على أرضه بعثة شرطة أجنبية .

وذكر بعض المندوبين أن المعلومات التي أبلغت للبلدان الأعضاء بشأن شروط طلب ارسال محققين في مهمة الى بلد أجنبي لم تؤت بعد كل آثارها : فما زالت مكاتبهم المركزية الوطنية تتلقى طلبات لا تستوفي الشروط الواردة في التقرير .

وميّزت المناقشات بين مهام الشرطة الخالصة ـ من ناحية ـ أي المهام التي تستهدف الحصول على بعض المعلومات التي يمكن أن تسهّل اجراء تحقيق ما ، والمهام القضائية التي تخرج عن اختصاص ادارات الشرطة من ناحية أخرى .

وأوضحت السكرتارية أن التعقّد البالغ لهذه المسألة من مسائل التعاون تلفت الأنظار الى ضرورة مراقبة رؤساء المكاتب المركزية الوطنية المعنية لكل الرسائل الخاصة بارسال بعثات في مهام للخارج .

• مسائل التعاون اليومي

عولجت كثير من المسائل الهامة أثناء مناقشة هذه النقطة .

ومن بين هذه المسائل ، أبرزت من جديد ضرورة التحقق من نوعية البصمات المرسلة الى الأمانة العامة .

ثم درست بعد ذلك المواضيع التي تثير الاهتمام المشترك للمكاتب المركزية الوطنية : مسألة بعض طلبات التحقيق الاداري التي يصعب كثيرا الموافقة عليها ، وأوصت السكرتارية العامة أن على المكاتب المركزية الوطنية المبلغة في هذه الحالة ايضاح دواعي رفضها .

وذكر ممثل الأمانة العامة أنه يجري حاليا استيفاء النشرات الحمراء .

• مكافحة التهريب الدولي للأطفال

ذكر مندوب بيرو أن حق الطفولة يستند الى كثير من الاعلانات الدولية ، وأوضح أن بلاده سعت الى تيسير اجراءات تبنّي الاطفال .

الا انه حين يكون طالبو التبنّي من

الاجانب غير المقيمين في أراضي بيرو فان السلطات القضائية تطلب معلومات عن السجلات القانونية لهؤلاء الاشخاص ، وأحيانا ما تصطدم برفض بعض المكاتب المركزية الوطنية تقديم هذه المعلومات .

وأوضحت السكرتارية المركزية ضرورة التمييز السليم بين التحقيق الجنائي والقانوني وبين التحقيق الاداري ، ودعت المكاتب المركزية الوطنية الى عدم الرد بالرفض البسيط على الطلبات الموجّهة اليها ، وضرورة ارفاق ايضاحات لرفضها .

ودارت عندئذ مناقشة بين كثير من الوفود عن مشكلة «بيع» الأطفال الخطيرة التي تشكّل بالتحديد أحد دواعي القلق الرئيسية لدى حكومة بيرو .

• تحديد ضحايا الكوارث

قرّر رؤساء المكاتب المركزية الاقليمية بالاجماع ـ بناء على اقتراح ممثل السكرتارية العامة ـ ادراج هذه المسألة في جداول اعمال كل المؤتمرات الاقليمية .

ومن ناحية أخرى قرّروا أن يعرضوا على تصديق الجمعية العامة مشروع القرار PROJ/RES/3 الذي ينص على ان تتلقى سلطات البلدان التي تقع فيها كوارث مساعدة فرق تحقيق الشخصية القادمة من البلدان الأجنبية التي يمكن أن يكون لها رعايا راحوا ضحية هذه الكوارث .

وفيما بعد ، اعتمدت الجمعية العامة القرار التالي :

«ان الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ أنتربول المنعقدة في دورتها الحادية والخمسين في توريمولينوس من ٥ الى ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ ،

اذ ترى ان التعرّف على شخصية ضحايا الكوارث يكتسب أهمية متزايدة على الصعيد الدولي ،

وترى أن من شأن المساعدة ، التي تقدّمها الى السلطات المختصة فرق تحقيق الشخصية ، القادمة من بلدان أجنبية يمكن أن يكون رعاياها أو المقيمون فيها قد راحوا ضحية كارثة ما ، تيسير التعرّف الى الضحايا ،

توصي البلدان الاعضاء في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ انتربول بالتعاون الوثيق حتى تتخذ على وجه السرعة القرارات الخاصة بفرق تحقيق الشخصية العامة من الخارج» .

• حوادث الاحتيال في مجال الحاسب الالكتروني

في مواجهة التقدّم التقني الذي تحقق في مجال معالجة المعلومات ، وبسبب الثغرات القائمة في تشريعات مكافحة الاحتيال في هذا المجال ، أدرج في برنامج عمل الأمانة العامة في ١٩٨٣ عقد ندوة بشأن هذا الموضوع .

• متنـوّعات

درست أثناء الاجتماع كذلك المسائل التالية : التدويل ، مهام ومكافآت العاملين في الأمانة العامة ، تحسين صياغة طلبات المعلومات ، أنشطة مكتب التحقيقات الجنائية التابع لادارات البريد في الولايات المتحدة ، الغش في واردات اللحوم الى الولايات المتحدة .

السيد نصر (لبنان) وقد أصبح عضوا باللجنة التنفيذية

برنامج عمل ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣

أعدّت الأمانة العامة برنامج عمل للفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ (أي حتى الدورة الثانية والخمسين للجمعية) عرض على الجمعية العامة .

وبعد حذف بعض مواضيع الدراسة واضافة قضايا أخرى بناء على اقتراح من الأمانة العامة أقرّت الجمعية برنامج العمل بعد تعديله .

ومن النقاط الأساسية، التي يضمّها برنامج العمل النقاط التالية :

- توسيع وتحديث المحطة المركزية (استمرار) .
- امكانات التدخل السريع من جانب المكاتب المركزية الوطنية (متابعة) .
- نشر سلسلة EXTRA/600 (متابعة)
- اصدار القرارات مرتبة حسب السنة وحسب الموضوع (متابعة) ،
- مراجعة الدروس السمعية البصرية عن المخدرات
- توزيع «دليل عملي» على المكاتب المركزية الوطنية (متابعة)
- دراسة عن دور شرطة الوقاية في الوقاية من تعاطي المخدرات
- استيفاء بطاقات التعرّف على الآلات الكاتبة (استمرار)
- استيفاء قائمة المراجع عن الأسلحة
- استيفاء الوثائق عن التعرف على أغلفة الرصاصات
- اصدار سلسلة ـــ حسب البلدان ـــ عن امكانات تعاون الشرطة في مجال الاحتيال الدولي (استمرار)
- مشروع اتفاقية دولية لمنع الاتجار الدولي في الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة
- استيفاء بطاقات ارقام السيارات (استمرار)
- دراسة عن الشرطة وأجهزة الأمن الخاصة (متابعة)
- دراسة عن امكانية تحديد يوم دولي لمنع الاتجار غير المشروع بالمخدرات
- دراسة برنامج تدريبي في مجال المخدرات
- حصر المواد السمعية البصرية المستخدمة في تدريب رجال الشرطة
- دراسة الوسائل الكفيلة بتسهيل استخدام البلدان الأعضاء على نحو أفضل للامكانات التي تتيحها المنظمة ،
- دراسة عن الصلة بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات واشكال الجريمة الأخرى
- مؤتمر رؤساء الادارات الوطنية المتخصصين في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في بلدان الخليج
- المفاوضات بشأن اتفاق المقر الجديد مع الحكومة الفرنسية
- وضع لائحة دولية بشأن معالجة معلومات الشرطة وتوصيلها في اطار التعاون الدولي للانتربول
- الاعداد لبناء مبنى جديد لتوسيع المقر
- المهام في الخارج
- دراسة عن اقامة معهد جنائي دولي
- دراسة الامكانات التي تتيحها قوانين الهجرة بالنسبة لابعاد وطرد المجرمين
- دراسة عن الاساليب التي يمكن ان تحدد المستوى الحقيقي للاجرام
- دورة تدريبية لموظفي المكاتب المركزية الوطنية (باللغتين الفرنسية والاسبانية ـ ١٩٨٢)
- ندوة لمديري مدارس الشرطة (كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢)
- المؤتمر الاقليمي الاوربي (١٩٨٣)
- مؤتمر رؤساء الادارات الوطنية المتخصصين في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ـ اوربا (١٩٨٣)
- مؤتمر دولي عن تزييف العملة
- المؤتمر الاقليمي الامريكي (ليما ـ ١٩٨٣)
- ندوة الشرطة العلمية
- مؤتمر رؤساء الادارات المتخصصين في المخدرات في بلدان اوربا وامريكا

الانتخابات واختيار مكان عقد الجمعية القادمة

دعيت الجمعية العامة الى انتخاب نائب رئيس لامريكا ، وقد انتخبت السيد سيمبسون .

وبدأت الجمعية العامة بعد ذلك انتخاب خمسة مندوبين لدى اللجنة التنفيذية وانتخبت السادة :

آستيليروس دومينغو (اسبانيا) شافاليت يودماني (تايلندة) خيمينيز دي كاسترو (الارجنتين) مانغا كونو (الكاميرون) نصر (لبنان) .

وجدّدت مدة مراقبي الحسابات السيدين بنهامو (فرنسا) وتومسين (الدنمارك) لمدة عام ، وعيّن السيدان غييو (فرنسا) وكيلاند (المملكة المتحدة) مراقبي حسابات احتياطيين .

ولما لم يكن أي بلد عضو في المنظمة قد وجه دعوة لاستضافة الجمعية العامة القادمة فقد أعلن أن الجمعية القادمة ستعقد ـ طبقا للائحة ـ في بلد المقر ، وتقوم بتنظيمها الأمانة العامة .

وأوجز الرئيس نتائج المناقشات ، وأشار الى القرارات الهامة التي اعتمدتها الجمعية الحالية ـ وخاصة اعتماد اتفاقية المقر الجديد ـ التي ستسمح بتحسين سير أعمال الأمانة العامة وتسهّل ادارتها كثيرا .

ووجّه الرئيس الشكر ـ باسم الجمعية ـ لممثلي شرطة اسبانيا والحكومة الاسبانية ، ولكل من أسهموا في نجاح الدورة الحادية والخمسين التي أعلن رسميا اختتام اعمالها .

السيد بوسار الأمين العام للانتربول يقدّم ميدالية الانتربول الى السيد سيمونيدس بمناسبة انتهاء ولايته كمدير

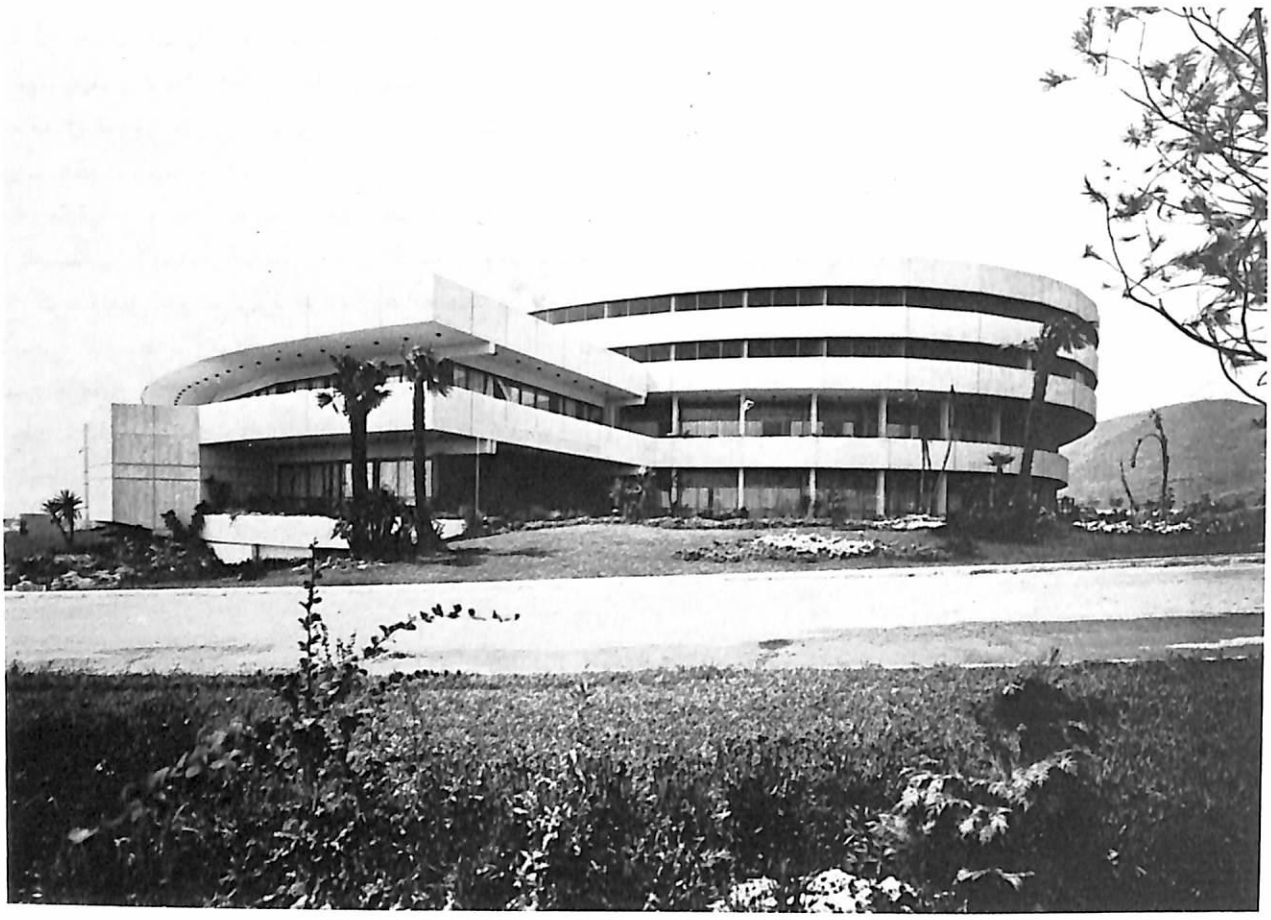

قصر المؤتمرات التي دارت فيه المناقشات

حـــول
المـؤتـمـر

بالنسبة لمن يحبون اسبانيا ـ وانا واحد منهم منذ عهد بعيد ـ لم يكن يمكن لانعقاد الجمعية العامة في توريمو لينوس ـ بكوستا ديل سول ـ وقضاء اسبوع هناك الا ان يثيرا بهجة حقيقية ، وكأنها هدية رائعة قدمتها لنا السلطات الاسبانية الداعية .

وتتمتع كوستا ديل سو ـ لؤلؤة غرب البحر الابيض المتوسط ـ بموقع جغرافي ممتاز ، فهذه المنطقة القائمة على الصخور الخشنة لسلسلة جبلية تمتلىء (بالبلاجات) الرائعة والسهول اليانعة بخضرة النباتات المدارية ، بمنأى عن البرد في الداخل ، ومن ثم فانها تتمتع دائما بمناخ اشتهر بعذوبته .

ان هذا «الجسر» بين القارتين ـ عند الطرف الجنوبي لشبه جزيرة ايبيريا ، في مواجهة الساحل الافريقي ـ يمثل مكانا مثاليا للقاء : وهكذا وجد ممثلو البلدان الاعضاء في المنظمة انفسهم في ظل افضل رعاية خلال ادائهم لعملهم السنوي .

وتوريمولينوس مدينة متواضعة الحجم نسبيا ، وتعدّ أحد الضواحي السكنية لمدينة ملقة عاصمة الاقليم ، وقد بنيت فوق شاطىء صخري ، وهي تدين باسمها لعدة طواحين قديمة وكانت تشكل من قبل قلب المدينة ، وتضم احياء بالغة الجمال مثل البادونجيلو ولا كاريهويلا حيث كان يعيش صيادو السمك قديماً والكالفاريو حي الفلاحين القديم ، ولديها مركز للمؤتمرات ـ قصر المؤتمرات والمعارض ـ حديث للغاية ومريح ومجهز افضل تجهيز . والى جانب قاعات استقباله الكثيرة التي تستطيع أن تستضيف في ذات الوقت كثيراً من المؤتمرات فانه يضم نحو الفي متر مربع محجوزة للمعارض حيث توجد المنصات المغطاة . ونفس المساحة للمعارض في الهواء الطلق . وكان موقعه ـ البعيد قليلا عن مركز المدينة على ارض مرتفعة قليلا تطل على الساحل ـ يوفر بيئة هادئة تشجع على التفكير ، كما ان المركز مزود بالمطاعم و (الكافيتريات) والمحلات الصغيرة التي تيسر معيشة اعضاء المؤتمر خلال «ايام العمل المستمر» .

ولعل مضيفينا قد واجهوا ـ وهم يعدون «البرنامج الاجتماعي» او الاجتماعي الثقافي التقليدي المقدم لممثلي المؤتمر في نهاية الاسبوع ـ والى جانب المشاكل التنظيمية المألوفة التي تمكنوا من حلها مشكلة اخرى هي ماذا يختارون وماذا يتركون ، فالمنطقة حافلة بالبقاع الجذابة والثروات والمشاهد ، ومن الواضح ان ما وقع عليه اختيارهم كان هو الاختيار الصحيح .

فمع انتهاء يوم الجمعة كانوا قد اعدوا سهرة للمؤتمرين تحقق لهم ـ بعد ايام العمل المثقلة الاولى ـ فترة استرخاء يحتاجون اليها . فبعد ان غادر المندوبون قصر المؤتمرات توجهوا الى بنالمدينة قرب

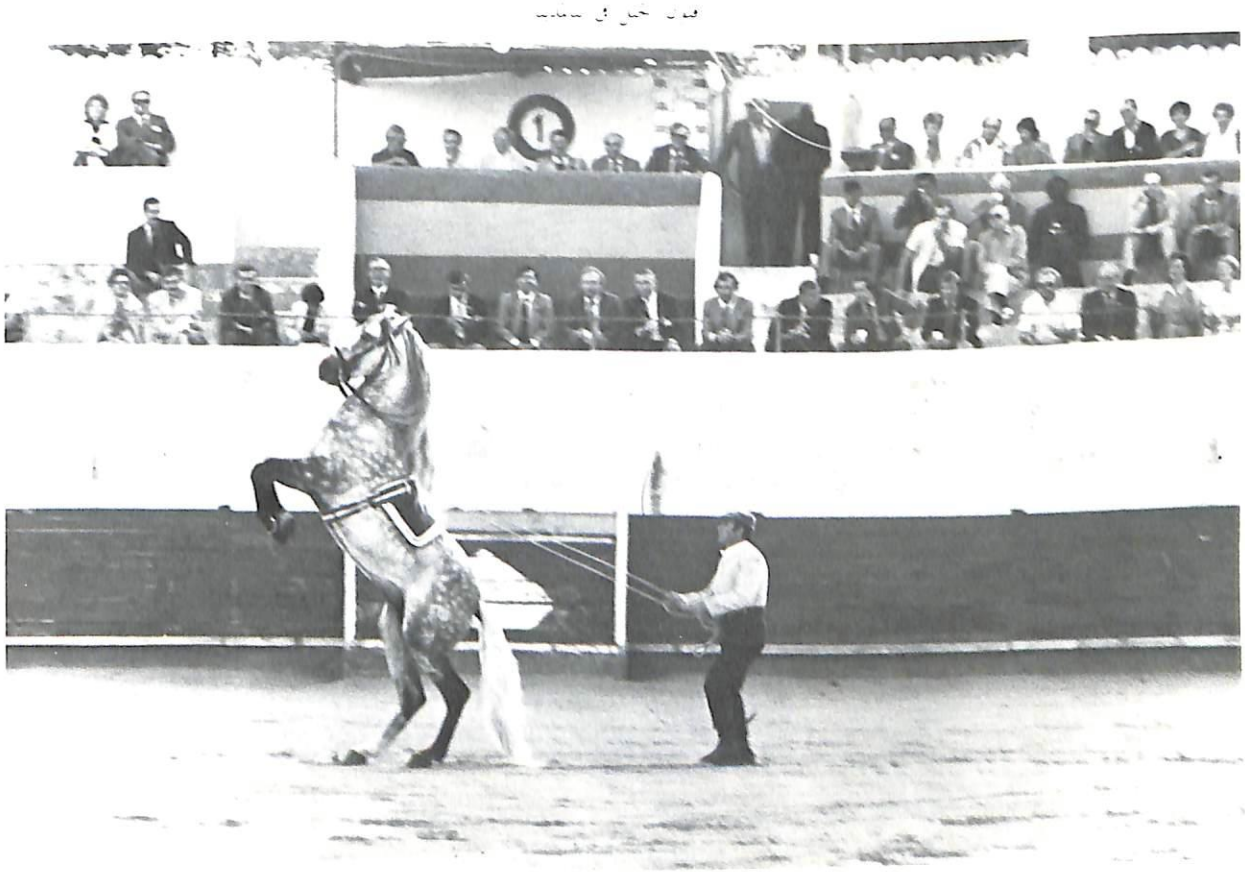

قلعة متحف في بنغازيا ، حيث قدمت مأدبة عشاء من المحوم المشوية في الهواء الطلق

توريمولينوس لحضور استعراض «شديد المحلية» مليء بالبهجة و ... التلقائية ، حيث جلسوا فوق مقاعد «قصر ثيران» صغير يشاهدون استعراضاً فنياً للفروسية : فالجياد المطهمة باروع الزينات ـ يمتطيها الفرسان او تجر العربات ـ تنطلق في الساحة في خطوات راقصة او حركات بهلوانية تثير متعة المشاهدين .

ثم اطلقت عدة ثيران صغيرة قرر كثير من اعضاء اللجنة المنظمة البواسل ملاقاتها في الحلقة ، متعرضين احيانا لاخطار لا شك فيها واثاروا الاعجاب وروح المنافسة التي ضمت حتى عددا من المندوبين الذين اجتذبوا الى النزول الى الحلبة يمارسون فن مصارعة الثيران ويقومون بحركات بهلوانية ، ومن المؤكد انه حتى غير «المتحمسين» قد شاركوا في هذا المهرجان الصغير بحماس بالغ ، ولم يتوقف الامر عند هذا الحد : فقد توجه المندوبون بعد ذلك الى متحف صغير يعد صورة لقلعة عربية تطل على البحر (انظر الصورة) حيث كان في انتظارهم عشاء من المشويات ، واخذوا يتذوقون الشواء الشهي ، ويحتسون مقادير هائلة من نبيذ جيريز الشهير .

ولم يخيم الفتور ابدا على جو الحفل : ففي الحدائق الغناء بنخيلها الساحر قدم استعراض من رقصات الفلامنكو : وما اظن اني بحاجة لأن اصف الحرارة التي سادت الجو ، ومرة اخرى لم يستطع المندوبون مقاومة متعة المشاركة في هذا المهرجان الاسباني للغاية ، وسرعان ما تقبل بعضهم دعوة الفنانين وانضموا اليهم يعربون عن تذوقهم لفن الفلامنكو . وعرف مضيفونا ـ وكان هذا هو جزاء جهودهم ـ ان الرقة والمرح والتلقائية التي سادت دعوتهم هي ضمان النجاح الاكيد.

اما عن برنامج اليومين التاليين فان المقام لا يتسع هنا لعرض تفاصيل كل هذه المتع . فصباح يوم السبت اتخذ المندوبون طريق نيرخا ، وهي بقعة ساحرة تقع على حافة سيرا الميجارا حيث تقع «شرفة اوربا» الشهيرة التي تطل على مشهد الجبال والبحر الساحر ، والى جانب هذه الميزة الجغرافية تحوي الميجارا عدداً من كهوف ما قبل التاريخ المليئة بالتكوينات الطبيعية العملاقة من الرواسب المتحجرة التي تشكل مشهدا رائعا ، ان هذه الكهوف التي اكتشفت في عام ١٩٥٩ تشهد بوجود الانسان منذ العصر الحجري القديم حتى نهاية العصر البرونزي ، فقد كشفت أعمال التنقيب عن نحو الف متر من الاروقة ، لكن «القاعات» المفتوحة امام السياح لا تمثل سوى نحو ثلث هذه المساحة ، وقد كان تأثر المندوبين بالغا لما رأوه ، وخاصة القاعة المسماة «الطوفان» التي يبلغ ارتفاعها ستين متراً !

وخصص يوم الاحد باكمله لرواندا ، وهي مدينة رائعة الجمال لا يمكن ان تفوت زائر جنوب اسبانيا ، وكانت رحلة رائعة ، سرنا فيها نصف الطريق على طول ساحل كوستا ديل سول ، وعبر مدن اقليم ملقة الصغيرة ، وفي النصف الثاني من الطريق مررنا بمشهد جبلي شديد الاختلاف . وكان مدخل رواندا ـ المقامة فوق هضبة يتألف مركزها من مدرج جبلي ضخم على حافة اخدود مثير يهبط عمودياً نحو جواد اليفين ـ مدخلا مهيبا ، والى جانب ما يثيره موقع القلعة الطبيعية وحده من متعة فان المدينة ـ التي تعد من اقدم مدن اسبانيا ـ تعرض امام ناظري الزائر بقايا الاسوار القديمة ، والشوارع العربية ، وانقاض مدينة القصبة العربية بمسجدها القديم ، وجسرها الشهير (انظر الصورة) ، وغير ذلك من الثروات التاريخية .

ولا يمكن لكل من شاركوا في هذا البرنامج الا ان يثنوا عاطر الثناء على سلامة الاختيار ، وتوازن تنظيم نهاية الاسبوع ، حيث تمكن المندوبون في فسحة قليلة من الزمن من مشاهدة بعض روائع المنطقة .

وفي الغد كان فندق آلاي الفاخر مكان العشاء الختامي الرسمي الذي شرفته كثير من الشخصيات الرفيعة .

وحين تفرق المشتركون كانوا يحملون في نفوسهم ـ الى جانب احساسهم بانهم شاركوا في دورة هامة للجمعية انجزت اعمالا مفيدة ـ شعوراً بانهم قد ازدادوا معرفة بالروح الاسبانية وسخائها . ومما يزيد من تقديرنا للجهود التي بذلت ـ ونجحت ـ في تنظيم مؤتمر كهذا ان هذا البلد قد استقبل قبل ذلك بعدة اشهر مهرجاناً آخر ذا اهمية دولية ـ ان اسبانيا في ١٩٨٢ ستظل تاريخا باقيا في أذهاننا .

(س.ب.)

مغارات ما قبل التاريخ في نيرجا

رونده : الجسر الحديد

فرقة موسيقية

توقيع على بعض محضر بدئي عندما تجمعية عامة للانتربول في ٣ تشرين ثاني نوفمبر ١٩٨٢ بوزارة لخارجية بفرنسية من جانب سيد بوعارين رئيس لانتربول والسيد لوفان الوزير المفوض ومدير ادارة المنظمات الدولية والامم المتحدة الذى فوّض خصيصا هذا الاتفاق من السيد وزير الخارجية الفرنسية .

الجالسون من اليسار الى اليمين :
السيد مساعد ، نائب رئيس الانتربول
السيد بوسار ، الامين العام للانتربول
السيد بوعارين ، رئيس الانتربول
والسيد لوفان ، ممثل حكومة الجمهورية الفرنسية .

قائمة البلدان والمراقبين
الذين اشتركوا في الجمعية العامة

البلدان :

اثيوبيا ، الاراضي الواطئة ، الارجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، الاكوادور ، المانيا الاتحادية ، الامارات العربية المتحدة ، جزر الانتيل الهولندية ، اندونيسيا ، انغولا ، اوغندا ، ايرلندة ، ايسلندة ، ايطاليا ، الباكستان ، باراغواي ، البحرين ، بربادوس ، البرتغال ، بلجيكا ، بنما ، بنغلادش ، بنين ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، البيرو ، تنزانيا ، تايلندة ، تركيا ، توغو ، تونس ، تونغا ، جامايكا ، الجزائر ، الدنمارك ، جمهورية الدومينيكان ، رواندا ، زمبابوي ، ساحل العاج ، المملكة العربية السعودية ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلندة ، السودان ، سوريا ، سورينام ، السويد ، سويسرا ، شيلي ، الصومال ، جمهورية الصين ، عمان ، الغابون ، غواتيمالا ، غيانا ، فرنسا ، فنزويلا ، فنلندة ، فولتا العليا ، قبرص ، الكاميرون ، كندا ، جمهورية كوريا ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيا ، ليسوثو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، المملكة المحدة ، موريتانيا ، جزيرة موريس ، موناكو ، النرويج ، النمسا ، نيبّال ، نيجيريا ، نيوزيلندة ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، الولايات المتحدة الامريكية ، جمهورية وسط افريقيا ، اليابان ، الجمهورية العربية اليمنية ، يوغسلافيا ، اليونان .

المراقبون

اتفاقية امريكا الجنوبية بشأن المخدرات والعقاقير المهدئة
الرابطة الدولية لرؤساء الشرطة
الرابطة الدولية لشرطة الموانىء والمطارات
الرابطة الدولية للنقل الجوي
مكتب خطة كولومبو
مجلس التعاون الجمركي
المجلس الاوربي
الاتحاد الدولي لرابطات طياري الخطوط الجوية
الاتحاد الدولي لكبار موظفي الشرطة
الجهاز الدولي لمكافحة المخدرات
المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي
المنظمة الدولية للطيران المدني
منظمة الامم المتحدة
الجمعية الدولية لعلم الاجرام .

المحتويات

٢٦٢	جلسة الافتتاح الرسمي
٢٦٦	انضمام بلد جديد
٢٦٦	تعديل النظام الأساسي
٢٦٦	تقرير النشاط
٢٧٠	المسائل المالية
٢٧١	المفاوضات بشأن عقد اتفاق مقر جديد مع الحكومة الفرنسية
٢٧٣	توسيع المقر : عرض المسألة
٢٧٤	الاتجار الدولي غير المشروع بالمخدرات في ١٩٨١
٢٧٩	الحالة في مجال تزييف العملات في ١٩٨١
٢٨١	أمن الطيران المدني
٢٨٢	العنف
٢٨٣	الموارد المالية المكتسبة من بعض أشكال الجريمة
٢٨٣	الاتجار الدولي بالأشياء المسروقة
٢٨٤	الاتصالات السلكية واللاسلكية
٢٨٥	الاجتماعات القارية
٢٨٧	اجتماعات رؤساء المكاتب المركزية الوطنية
٢٨٩	برنامج عمل ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣
٢٩٠	الانتخابات واختيار مكان عقد الجمعية القادمة
٢٩١	حول المؤتمر
٢٩٦	قائمة البلدان والمراقبين الذين اشتركوا في الجمعية العامة